المواطنة النشطة وحقوق الطفل المصري

" دراسة ميدانية لعينة من الأسر الريفية بمحافظة البحيرة"(*)

د/ حنان نصر
مدرس بكلية الآداب
جامعة الإسكندرية

الملخص:

هدفت الدراسة الراهنة إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة: تسليط الضوء على قيم المواطنة النشطة وجهود الآباء في دعم حقوق الطفل في المجتمع الريفي، والتعرف على ممارسات المواطنة النشطة بين الآباء ومدى التزامهم بالحفاظ على حقوق الطفل في الأسرة الريفية، والكشف عن إسهامات أولئك الآباء في تعزيز المواطنة النشطة، والحد من انتهاكات حقوق الطفل في أسرهم.

واعتمدت الدراسة على نظرية تشكيل البنية عند جيدنز، ورؤية براين تيرنر لمفهوم المواطنة، ومؤشرات المواطنة النشطة التي استخدمها المسح الاجتماعي الأوروبي عام ٢٠٠٢.

وتنتمي هذه الدراسة إلى البحوث الوصفية، وتعتمد على طريقة المسح الاجتماعي بالعينة، وعلى أداتي استمارة الاستبيان والملاحظة في جمع البيانات. وبلغ حجم العينة مائتي مفردة، كان الوصول إليهم باتباع أسلوب كرة الثلج. وأجريت الدراسة الميدانية في قرية دفشو بمركز كفر الدوار– محافظة البحيرة. وتوصلت إلى عدد من النتائج المهمة، منها: أن الأسرة الريفية تدرك جيدًا حقوق أبنائها، وتحاول الحفاظ عليها، والحد من انتهاكها، كما لا يميز الآباء بين الذكور والإناث، ولا بين الأطفال في القرية لأي سبب من الأسباب. ويقوم الآباء بدور نشط وفعال في القرية، ويتمتعون بحقوق المواطنة إلى حد ما. ويحاولون تدعيم أطفالهم وحمايتهم من أي اعتداء. كما اقترحت الدراسة بعض التوصيات، منها: ضرورة نشر ثقافة المواطنة وحقوق الإنسان، لا سيما حقوق الطفل في المجتمع الريفي، وغرس قيم المواطنة النشطة في نفوس الريفيين، من خلال المؤسسات والوزارات الحكومية المختلفة، وضرورة قيام القطاع الخاص بمشروعات إنتاجية تخدم القرى بشكل حقيقي.

الكلمات المفتاحية : المواطنة النشطة– حقوق الطفل– الأسرة الريفية.

(*) **مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٨٣) العدد (٣) أبريل ٢٠٢٣.**

"A Field Study of a Sample of Rural Families in Al- Buhaira Governorate"

Abstract :

The current study aimed to achieve three main objectives: for shed light on the values of active citizenship and the efforts of parents in supporting the rights of the child in the rural community, to identify the practices of active citizenship among parents and their commitment to preserving the rights of the child in the rural family, and to reveal the contributions of fathers in promoting Active citizenship and reducing child rights violations in the rural family. The study was based on Giddens' structure formation theory and the indicators of active citizenship used by the European Social Survey in 2002. This study belongs to descriptive research, and relied on the method of the social sample survey, and on the two tools; the questionnaire and observation in collecting data. The sample size was (200) individuals, which were reached by following the snowball method, and the field study was conducted in the village of Dafsho in the center of Kafr Al-Dawwar, Beheira Governorate. The study reached some important results, including: that the rural family is well aware of the rights of its children and tries to preserve them and limit their violation. Fathers do not distinguish between males and females, nor between children in the village for any reason. Fathers play an active and effective role in the village, and enjoy citizenship rights to some extent. And they try to support their children and protect them against any aggression.

Keywords: active citizenship - children's rights - rural family.

مقدمة :

الأطفال هم أمل الأمة، وشباب الغد، وبناة المستقبل. ومرحلة الطفولة من أهم مراحل حياة أي إنسان؛ لأنها التي تشكل شخصية الطفل وتبني هويته، وتحدد أهدافه وآماله؛ ولذلك يجب أن تتوفر فيها الحقوق الأساسية كلها التي نصت عليها القوانين والمواثيق، والدساتير المحلية والدولية.

ويجب أن تبذل المجتمعات كافة قصارى جهدها لتمنح الطفل حقوقه كلها دون تمييز أو نقصان؛ فما أحوجه إلى حقوقه المشروعة تلك في المأكل والملبس، والمأوى، والرعاية الصحية والعلمية والدينية والنفسية، وأن توفر له الحماية، والحرية، والمساواة، ووسائل التعبير عن الرأي، ووسائل الترفيه واللعب، وكل ما من شأنه بناء شخصية سوية تحب ذاتها وأسرتها ووطنها.

ويقع العبء الأكبر على كاهل الأسرة في توفير الحياة الكريمة للطفل، ومنحه حقوقه غير منقوصة، والوفاء باحتياجاته. ولا تستطيع الأسرة أن تحقق ذلك إلا إذا توافرت لديها مقومات المواطنة، لا سيما المواطنة النشطة التي تتيح للمواطن المشاركة بفاعلية في كل مجال من مجالات الحياة، وتعتمد على نظام سياسي قائم على الحرية، والمساواة، والعدالة الاجتماعية، واحترام حقوق الإنسان، وتوفير الحياة الكريمة للمواطنين.

وفي ضوء ما سبق، تهتم الدراسة الراهنة بإلقاء الضوء على العلاقة بين المواطنة النشطة للآباء في المجتمع الريفي، والتزامهم بالحفاظ على حقوق الطفل في هذا المجتمع، والحد من انتهاكها، من خلال تفاعلهم ومشاركتهم الإيجابية.

واستنادًا إلى ذلك، قسمت هذه الدراسة إلى أربعة محاور أساسية: يعرض أولها التراث النظري والأبحاث السابقة حول موضوع الدراسة، ويناقش الثاني المدخل النظري للدراسة عارضًا مفاهيم المواطنة النشطة، وحقوق الطفل، ثم الأطر النظرية للدراسة، واعتمادها على نظرية تشكيل البنية لجيدنز، ورؤية

براين تيرنر لمفهوم المواطنة، ومؤشرات المواطنة النشطة التي استخدمها المسح الاجتماعي الأوروبي عام ٢٠٠٢.،ثم يأتي المحور الثالث ليعرض مشكلة الدراسة، من حيث الأهداف والأهمية النظرية والتطبيقية. وأخيرًا يتناول المحورالرابع الإطار المنهجي للدراسة، وبيانات الدراسة الميدانية وتحليلها.وتختتم الدراسة بالنتائج العامة، ودلالاتها النظرية والتطبيقية.

أولًا- عرض التراث البحثي:

اهتم الباحثون-على اختلاف تخصصاتهم- بقضايا المواطنة وحقوق الطفل، لا سيما الباحثون في علم الاجتماع وعلم السياسة وعلم التربية. وفي هذا دراسات مهمة عدَّة، تناولت موضوع المواطنة وحقوق الطفل من جوانب ورؤى متنوعة. ولذلك كان من الضروري أن تبدأ الدراسة الحالية بمراجعة الدراسات السابقة؛ من أجل تحديد الفجوات البحثية، وبلورة أهداف الدراسة وتساؤلاتها، وتوضيح أهميتها النظرية والتطبيقية.

واختارت الباحثة عددًا من الدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع البحث، يمكن تقسيمها إلى ثلاثة محاور أساسية: يتعلق أولها بالمواطنة النشطة، ويختص الثاني بالدراسات التي اهتمت بحقوق الطفل، ويعالج المحور الثالث تلك التي ربطت بين المواطنة النشطة وحقوق الطفل.

١- الدراسات التي اهتمت بالمواطنة النشطة:

اهتمت دراسة أحمد زايد برصد العلاقة بين المواطنة والمسئولية الاجتماعية، عبر مدخل نظري يتبنى تعريف براين تيرنر للمواطنة، وتصنيف جانوسكي janoski لأنماط المواطنة، وهي: المواطن التضامني، والمواطن النشط، والمواطن المختلف، والمواطن الانتهازي، والمواطن الهامشي، والمواطن القدري. ثم يعرض للعلاقة بين المواطنة والمسئولية الاجتماعية، التي يصفها بأنها الأساس الأخلاقي المواطنة؛ لأنها التي تدفع المواطنين إلى تبني مفهومات إيجابية، وإلى ممارسات سلوكية تدخل في إطار الاندماج في الحياة

الاجتماعية والسياسية. ثم يناقش الظروف التي تحد من المواطنة النشطة القادرة على المشاركة الفعالة في بناء الوطن، وهي: عدم وضوح الإطار العام للمسئولية الاجتماعية، الذي يتكون من المعرفة الأخلاقية والمعيارية المغروسة في نفوس الأفراد. ووجود صور من الإقصاء الاجتماعي، وعدم كفاءة إدارة الدولة للمجتمع، وغياب الثقافة المدنية التي تعد لب المواطنة وجوهرها (زايد،٢٠١٠).

وركزت دراسة علي جلبي على العلاقة بين الاندماج الاجتماعي والمواطنة النشطة، وصاغت مجموعة من الفروض توجه المعالجة التاريخية لواقع المجتمع قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير وبعدها. مع الجمع بين عدد من إجراءات منهجية، شملت منهج إعادة التحليل، وأساليب البحث التاريخي، وطريقة المؤشرات الاجتماعية، والإفادة من مؤشرات المسح الاجتماعي الأوروبي للمواطنة النشطة عام٢٠٠٢. واعتمدت الدراسة على مفهوم المجال العام الكوني لوضع تصور نظري شامل لها، مع بزوغ المواطنة النشطة في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير. وتوصلت الدراسة إلى نتائج، أبرزها: بلوغ الاستبعاد الاجتماعي في مصر قبل ٢٥ يناير ذروته؛ نتيجة تنامى عملياته وتعدد مخرجاته، وانتشار مظاهر اللامساواة الاجتماعية في فرص الحياة أمام الفقراء. وأخذت مقومات المواطنة النشطة تتشكل بعد ثورة ٢٥ يناير، وتمثلت في تزايد الحركات الاحتجاجية والإضرابات والاعتصامات، وشملت فئات مختلفة: الفلاحين والعمال والفقراء، فضلاً عن النخبة المثقفة والمعلمين والطلاب. ويدل ذلك على انخراط المواطن في مصرفى النشاطات الموجهة نحو التغيير الاجتماعي (جلبي،٢٠١٣).

وهدفت دراسة سارة البلتاجي إلى التعرف على أوضاع الأمن الاجتماعي–الاقتصادي وأوضاع المواطنة الناشطة في المجتمع المصري، منذ عام ٢٠٠٥ حتى بعد ثورة يناير. واعتمدت الدراسة على نظريتي الجودة الاجتماعية والفعل الاتصالي عند هابرماس. واعتمدت الباحثة على الإجراءات

المنهجية للبحوث التاريخية، وعلى منهج إعادة التحليل القائم على بيانات كمية وكيفية. وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج، منها: أن العلاقة بين مستويات الأمن الاجتماعي–الاقتصادي وأوضاع المواطنة الناشطة داخل المجتمع المصري جدلية؛ فتراجع هذه المستويات قبل الثورة هو سبب الدعوة إلى الاحتجاجات والتظاهرات ثم الثورة، وفى الوقت نفسه أدى تعزيز المواطنة الناشطة إلى تحسن مستويات الأمن الاجتماعي–الاقتصادي لبعض فئات المجتمع ممن شاركوا بأنشطتهم في الضغط على السلطة الحاكمة من أجل تلبية مطالبهم (البلتاجي،٢٠١٦).

وهدفت دراسة أكين Akin وزملائه إلى معرفة دور الطلاب – بوصفهم أصحاب التغيير في المجتمع في تطوير المواطنة النشطة في المدارس التركية – على أساس أنها من الممارسات التعليمية المؤثرة في السياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الحالي للمجتمع التركي. وتعد هذه الدراسة جزءًا من مشروع الاتحاد الأوروبي الذي يهدف إلى مساعدة الطلاب في اكتساب المعرفة والمهارات والقيم من أجل المشاركة في الحياة الديمقراطية، ومن أجل ممارسة مسئوليتهم كمواطنين نشطين في المدرسة ومن ثم في مجتمعهم. واكتشفت الدراسة أن المعرفة والمهارات والمواقف والقيم التي وضعها المشروع من أجل الطلاب تعد من ضروريات المواطنة النشطة. وتكونت عينة الدراسة من اثنين وثمانين طالبًا في الصف الثامن، وثلاثة معلمين من ثلاث مدارس في أنقرة. وجمعت البيانات خلال تنفيذ الأنشطة وبعدها، من خلال الملاحظة والمناقشات مع الطلاب، والمقابلات مع المعلمين. وتم تحليل البيانات وفقًا لطريقة تحليل المحتوى. وتوصلت الدراسة إلى أن أنشطة المشروع تؤدي إلى تطوير خصائص المواطنة النشطة عند الطلاب، من حيث المعرفة والمهارات والمواقف والقيم (Akin et all.,2017).

ولرويدا طلب دراسة تسعى فيها لتحليل معالجة المواقع الإلكترونية لخطاب المواطنة وأثر هذه المعالجة في ممارسات الشباب المصري، في ضوء

تفاعله ومتابعته للمواقع الإخبارية على شبكة، متمثلة في بوابة الأهرام،وبوابة الوفد الإلكترونية، وموقع المصري اليوم. وذلك بتحليل خطاب المواطنة وقيمها المنشورة على هذه المواقع. ومدى تأثير الخطاب الإلكتروني في اتجاهات الشباب نحو المواطنة، وذلك في الفترة من بداية ٢٠١٠ حتى نهاية٢٠١١.وكذلك تحليل ممارسة الطلاب للأنشطة المتنوعة من خلال آليات المشاركة الفعالة داخل الجامعة، من منطلق أنها تمهيد لممارسة المواطنة النشطة عند الشباب. وانطلقت الدراسة من قضايا نظرية محددة في ضوء نظرية هابرماس حول الفعل التواصلي ومفهوم المجال العام. واعتمدت الدراسة إجراءات منهجية عدة، منها تحليل الخطاب للأخبار المرتبطة بقضايا الديمقراطية والوحدة الوطنية وقضايا المرأة المصرية، وصحيفة الاستبيان والمقابلة المتعمقة لعينة من طلاب كليتي الآداب والهندسة بجامعة الإسكندرية. وتوصلت الدراسة إلى أن تفعيل المواطنة عند الشباب يتطلب التأكيد على أهمية الحوار المجتمعي لبناء قدرات الشباب على المواطنة. وأن وسائل الإعلام هي أدوات ووسائل لهيمنة النظام السياسي. كما أن لها دورًا مهمًّا في تشكيل وعي أفراد المجتمع، وحثهم على المشاركة والتفاعلية التي تنتج المواطن النشط في قضايا المجتمع (طلب،٢٠١٧).

٢- الدراسات التي اهتمت بحقوق الطفل:

هدفت دراسة هالة غالب إلى إلقاء الضوء على المنهج الحقوقي في التعامل مع قضايا الطفل الذي هو صاحب حقوق واجبة الأداء، له التمتع بالحقوق كلها التي يكفلها القانون دون أي تمييز، وذلك من خلال التصدي لأهم التعديلات التشريعية التي أوردها المشرع الجنائي على قانون الطفل تعزيزًا لإضفاء مزيد من الحماية القانونية والاجتماعية للأطفال، التي ترتبط بشكل وثيق بالمواطنة من أكثر من جانب. وتناولت الدراسة محورين أساسيين، هما: الحماية الجنائية للأطفال والمواطنة، والحماية الجنائية للأطفال المنحرفين والمواطنة. وتوصلت الدراسة إلى نتائج، منها ضرورة جعل صغر سن المجني

عليه ظرفًا مشددًا للعقوبة مراعاة للظروف الخاصة وحالته النفسية والصحية بما يدعم فكرة المواطنة. والعمل على تفعيل دور المؤسسات الخاصة بحماية الطفل، سواء القومية أم الفرعية بالمحافظات، وتفعيل نصوص حماية الطفل ضد صور الاستغلال والإيذاء جميعًا (غالب،٢٠١٠).

وركزت دراسة خالد عبد الفتاح على أشكال الخطورة التي يتعرض لها الأطفال في المناطق الحضرية الفقيرة، ومدى وعي الأطفال وأسرهم بالجوانب القانونية الخاصة بحماية الأطفال. وكذلك التعرف إلى مدى وعي الأطفال وأسرهم بحقوق الأطفال الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية، وكذلك وعيهم بالخدمات المقدمة لهم، وإمكان الوصول إليها. واعتمدت الدراسة على استمارة الاستبيان في جمع البيانات من الأطفال وأسرهم، وبلغ حجم عينة الدراسة ٥٧٦ طفلًا معرضًا للخطر في منطقتي (مصر القديمة، ودار السلام).وشمل الأطفال المعرضين للخطر بأشكال مختلفة، مثل: الإعاقة، والعمل، والتسرب من التعليم، والتشرد (أطفال الشوارع). واعتمدت الدراسة على مدخلين نظريين، يختص الأول بتفسير العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تقي الأطفال من المخاطر، ويتبنى المدخل الثاني حماية الأطفال من ناحية حقوقية. وتوصلت الدراسة إلى أن الأطفال في المناطق الحضرية الفقيرة بلا حماية اجتماعية، حتى وإن تضمنت القوانين والإجراءات الحكومية هذه الحماية. كما أكدت الدراسة تدني معرفة الأطفال وأسرهم القانونية بالجوانب الحقوقية (عبد الفتاح،٢٠١٧).

واهتمت دراسة كاساريس Casares وزملائه بتسليط الضوء على التحديات والمشكلات التي تواجه الأطفال في الوقت الراهن، بعد أن أصبحت حماية الطفل من العنف والاستغلال الجنسي وغيرها من المشكلات من القضايا المهمة التي نالت اهتمام كثير من السسياسات والبرامج الدولية. واهتمت كثير من المنظمات بالضرر الواقع على الأفراد والجماعات، الذي يعد من انتهاكات حقوق الإنسان. ولذلك من الضروري أن نحافظ على هؤلاء الضحايا من

الأطفال والشباب الذين تنتهك كرامتهم النفسية والجسدية. والمحافظة على حقوق الطفل تتطلب نهجًا مختلفًا يحترم الأطفال،ويقدر قدراتهم كمشاركين نشطين يسهمون ويتفاعلون مع المشكلات والتحديات التي تواجههم وتؤثر فيهم. وتشمل حماية الطفل منع أشكال الإساءة إليه من النواحي المادية والجنسية والنفسية والروحية والعاطفية، وكذلك حمايته من الإهمال والاستغلال والحفاظ على كرامته وإنسانيته. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة رصد ومتابعة حقوق الطفل في مختلف البلدان، ومساءلة المنوط بهم الحفاظ على هذه الحقوق، وقياس نسب التغير في تحقيقها. كما تؤكد الدراسة احتياج مؤسسات رعاية حقوق الأطفال إلى تنقيح سياساتها وإجراءاتها؛ لتيسير مشاركة كل منظمات المجتمع في حماية هذه الحقوق. ويتطلب ذلك المعرفة المتبادلة وبناء الثقة والتفاوض وإشراك الأطفال في القضايا التي تمسهم، واحترام آرائهم في طريقة الحفاظ على حقوقهم وحمايتها (Casares et all.,2017).

وركزت دراسة محمد العطار على معرفة حقوق الأطفال وحمايتهم من الإساءة في مرحلة الطفولة، مع تقديم نموذج لإساءة الأطفال يتمثل في عمالتهم في ضوء الرؤية التشريعية للواقع المصري. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لحقوق الطفل، بالإضافة إلى اتفاقية حقوق الأطفال وتحليلها لبعض جوانبها في إطار إساءة معاملة الأطفال. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، منها أن التشريعات المتعلقة بحقوق الطفل لا تتواكب ولا تنسجم مع التطورات الدولية في مجال حقوق الطفل. ولا توجد قاعدة بيانات لتحديد حجم ظاهرة عمل الأطفال بدقة، سواء في الريف أم الحضر. بالإضافة إلى قلة الوعي الجماهيري الهادف إلى بناء علاقات إنسانية وأخلاقية ترعى الأطفال وتحميهم من الإساءة (العطار،٢٠٢١).

٣- الدراسات التي اهتمت بالمواطنة النشطة وحقوق الطفل :

حاولت دراسة ستاسيلوس stasiulis الكشف عن الطريقة التي استجابت بها الحكومة والمحاكم الكندية لاعتبار الأطفال مواطنين نشطين في المجتمع.

وناقشت الدراسة النموذج الذي قدمته اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل باعتباره مواطنًا نشيطًا، ورأت أنه من الصعب التوفيق بين هذا النموذج والمفاهيم التي ما زالت تسيطر على السياسة الكندية، وتنظر إلى الأطفال على أنهم سلبيين وغير أكفاء. ولذلك لم توفر الحكومة الكندية لهم سوى مساحة سياسية محدودة، ولم تسمح لهم بالمشاركة في قضاياهم إلا بشكل محدود ومقتصر على جوانب من قانون الأسرة ومحاكم الأحداث. وقد أدى إحجام صانعي القرار عن إتاحة الفرصة للأطفال للإسهام في قضايا المجتمع، إلى إعاقة جهود الحركات السياسية الديمقراطية التي تنادي بحقوق الطفل، وتناهض الحكم الليبرالي الجديد. وتوصلت الدراسة إلى أن منظمة حركة الأطفال وضعت نموذجًا بديلاً لتنشيط مواطنة الأطفال، ينادي بتحريرهم، ويعدهم مواطنين متمكنين، ورحماء، وعالميين، ويراهم مثل بقية الفئات المهمشة، في حاجة إلى حماية خاصة. إن حركة الأطفال الديمقراطية تنظر إلى حماية حقوق الأطفال ومشاركتهم في صنع السياسات المرتبطة بهم على أنها حقوق حتمية لا بد منها، كما تعزز القيم الديمقراطية العالمية، والشعور بالمسئولية والتعاطف بين أطفال الشمال والجنوب (Stasiulis,2002).

وركزت دراسة سالونين وأوبراين O' brien و salonen على تحليل العلاقة بين حقوق الطفل والمواطنة النشطة في كل من نيوزيلندا والسويد،وأكدا أن العلاقة بينهما أصبحت من القضايا البارزة على صعيد السياسة العامة في السنوات الأخيرة في كلا البلدين، كما أكدا أن المواطنة النشطة لا تؤدى إلى تحسين حقوق الأطفال جميعًا؛ لأن كثيرين منهم ما زالوا يعيشون في حالة فقر؛ والمواطنة النشطة تركز على حياة الكبار وحسب؛ ولذلك يجب تعزيز حقوق الأطفال كلهم، والحفاظ عليها، لا على حقوق أولئك الأطفال الذين يعيشون في منازل ينعم فيها الكبار بحقوق المواطنة وحسب. انتهت الدراسة إذن إلى ضرورة الاهتمام بحقوق الأطفال جميعًا، لا سيما الفقراء منهم الذين يتحملون عواقب السياسات المرتبطة بالمواطنة النشطة، وضرورة إجراء دراسات أخرى في بلدان

عدة لتأكيد أهمية وجود سياسات اجتماعية حقيقية تحمي حقوق الأطفال الذين يعيشون في الواقع محرومين من حقوق المواطنة الكاملة (Obrien&Salonen,2011).

واهتمت دراسة غالية الرفاعي بمعرفة دور معلمات رياض الأطفال في تنمية قيم المواطنة(الولاء والتسامح والعمل الجماعي) لدى الأطفال، وانتهجت الباحثة المنهج الوصفي، وتكونت أداة البحث عندها من صحيفة استبانة ذات محورين: واقع الممارسة وإمكان التطبيق. واحتوت على أربع وخمسين عبارة، وشملت عينة الدراسة مائتي وعشرين معلمة (مفردة). وأشارت نتائجها إلى أن دور معلمات رياض الأطفال يتزايد بتزايد عمر المعلمة، وخبرتها، ومؤهلها الدراسي، فكلما زاد عمر المعلمة وخبرتها العملية ومؤهلها الدراسي زادت قدرتها على إشباع حاجات الأطفال، وتنمية مهاراتهم في سبيل قيم المواطنة، وبثها بأساليب تنمي لديهم القدرة على مواجهة تيارات الحياة بثبات وإبداع (الرفاعي، ٢٠١٥).

وأضافت ساباتيس sabates دراسة تربط بين حماية الحقوق الاجتماعية والمواطنة النشطة، وكيفية تحويل الحماية الاجتماعية إلى واقع فعلي يحمي المواطنين المعرضين للخطر بدلاً من أشكال الحماية التقليدية والتكنوقراطية. والمطالبة بمساءلة المسئولين المنوط بهم إعمال هذه الحقوق لهؤلاء المعرضين للخطر. وقدمت الدراسة إطارًا نظريًّا للحماية الاجتماعية، يضم ثلاث طرائق يمكن من خلالها إشراك المواطنين في تنفيذ هذه الحماية، هي: إشراكهم كمشكلين وصناع، أو كمستخدمين ومختارين، أو كمستهلكين سلبيين. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الحماية الاجتماعية شهدت نموًّا هائلًا في البلدان الفقيرة ومتوسطة الدخل في السنوات الخمس عشرة الأخيرة. ومع ذلك، ما زالت معظم البرامج تركز على الدخل وتعويضاته. كما يعتقد كثير من المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية أنها منحة من الحكومات دون أن يدركوا أنها حق مواطنة لهم عليهم أن يطالبوا الحكومة به، يرتكز على الاجتماعية،والموارد الوطنية.

كما يمكن للحماية الاجتماعية أن تعزز العقد الاجتماعي بين المواطنين والحكومة،وتشجع المواطنة النشطة،وتصل إلى المهمشين والمستبعدين من المشاركة العدالة المدنية، بحكم طبيعتها والغرض منها (Sabates,2017).

واهتمت دراسة أبو دنيا Abou donia بتقييم نظام التعليم الجديد، المبني على المهارات الحياتية والتربية على المواطنة (lsce) في المدارس الابتدائية المصرية. وحللت الدراسة مدى فاعلية تنفيذ هذا البرنامج في عملية بناء مواطنين فاعلين في المدارس المصرية، وسلطت الضوء على المشكلات التي تواجه منهج التعليم الجديد، من حيث التصميم والمنهجية والنهج. واتبعت الدراسة منهجين: الأول هو تحليل محتوى منهج المرحلة الابتدائية الجديد "اكتشف"؛ لتقييم نقاط القوة والضعف فيه. والثاني استبيان لتلاميذ المرحلة الابتدائية لمعرفة العلاقة بين المهارات الحياتية الاثنتي عشرة: (الإبداع، والتفكير النقدي، وحل المشكلات، واحترام التنوع، والتعاطف، والمشاركة، والتعاون، والتفاوض، واتخاذ القرار، والإدارة الذاتية، والتواصل، والمرونة) والتربية على المواطنةAbou donia,2020).

قراءة نقدية للدراسات السابقة :

ويلاحظ من **عرض التراث البحثي** السابق المرتبط بموضوع الدراسة الحالية، أنه على الرغم مما أضافه الباحثون من إسهامات جادة، تناولت المواطنة النشطة (لا سيما الدراسات الأجنبية)، فإن التحليل النقدي لتلك الدراسات كشف عن وجود بعض الفجوات البحثية، التي يمكن للدراسة الحالية أن تركز عليها، وتنطلق منها، وأعني بها دراسة العلاقة بين المواطنة النشطة وحقوق الطفل في المجتمع الريفي، وهي العلاقة التي غابت عن معظم الدراسات التي تناولت حقوق الطفل والمواطنة النشطة، سواء أكانت دراسات أجنبية أم محلية.

وكانت البداية مع الدراسات التي اهتمت بتفسير العلاقة بين المواطنة النشطة وحقوق الطفل في المجتمعات الغربية في بداية القرن الحادي والعشرين،

ثم انتقل الاهتمام بهذا الموضوع إلى المجتمعات العربية؛ ولذلك تحاول الدراسة الراهنة أن تدرس هذه العلاقة وتفسرها في ضوء المتغيرات المتتالية في المجتمع المصري.

وقد تبين من تحليل الدراسات السابقة –التي اهتمت بموضوع المواطنة النشطة – أنها ارتبطت ببعد مهم، هو ارتباط المواطنة النشطة بالتعليم، وضرورة تدريس أسس تلك المواطنة وقواعدها في المدارس والجامعات. كما اهتمت بعض الدراسات بضرورة حماية حقوق الأطفال والحفاظ عليها لا سيما الفقراء؛ حتى يشبوا مواطنين نشيطين. لكن تبين أيضًا أن هذه الدراسات لم تهتم بالدور الذي تلعبه الأسرة –الأب والأم– في تدعيم قيم المواطنة النشطة عند أبنائهم.

كما اتضح من عرض الدراسات السابقة أن معظمها اعتمدت على نظريات نفسية، لعل أهمها نظرية هابرماس عن الفعل التواصلي والمجال العام. بينما تعتمد الدراسة الحالية على نظرية تشكيل البنية عند جيدنز في تفسير العلاقة بين البنية (حقوق الطفل) والفعل (المواطنة النشطة) وممارساتها، ومحاولة توظيف القضايا الرئيسة لهذه النظرية في هذه الدراسة.

وتبين أيضًا أن بعض الدراسات السابقة اعتمدت على أساليب البحث الكمي وحدها، وتطبيق استمارات البحث على طلاب المدارس أو الجامعات، وأهملت أساليب البحث الكيفية. وستحاول الدراسة الراهنة تطبيق أسلوب البحث الكيفي على عينة من الأسر الريفية التي لديها أطفال في مراحل عمرية مختلفة؛ لبيان أثر حصول هؤلاء الأطفال على حقوقهم في تنمية الشعور بالانتماء والمواطنة عندهم وعند أسرهم.

كما أن معظم الدراسات التي اهتمت بحقوق الطفل في المدن أو المناطق الحضرية، وليس منها من التفت إلى حقوق الطفل في الريف، وتأثير ذلك في شعوره بالمواطنة، ولذلك تحاول الدراسة الراهنة التعرف على مدى حصول الطفل الريفي المصري على حقوقه التي تنص عليها القوانين والمواثيق الدولية، كما تحاول رصد العلاقة بين المواطنة النشطة وحقوق الطفل الريفي.

ثانيًا- المدخل النظري للدراسة:

أ-مفاهيم الدراسة:

١- مفهوم المواطنة النشطة :

كان دوغلاس هيرد أول من استخدم مصطلح المواطنة النشطة عام١٩٨٣، وقال: إنه يؤكد ضرورة عدم التشجيع على الاعتماد على دولة الرفاهية، والتوجه نحو المبادرات الموجهة نحو العمل التطوعي والعطاء، بدلاً من زيادة المشاركة السياسية. أي أن المواطنة النشطة ليست مفهومًا جديدًا، لكن تراجع دور الدولة في القيام بمسئوليتها اضطر المواطنين إلى أن تكون لهم مبادرات نشطة في إطار السعي إلى التنمية والحد من آثار العولمة وتداعياتها (البلتاجي،٢٠١٦: ٣١).

وبرز مفهوم المواطنة النشطة باعتباره أكثر انسجامًا مع خصائص المجال العام الكوني، نتيجة لدور المواطنة النشطة في تحقيق التوازن بين النظام والحرية في المجتمع الحديث. وقد وصف هاهر Haahre المواطنة النشطة بأنها ممارسة للحقوق الاجتماعية والسياسية والمدنية من خلال ممارسات قائمة على المشاركة في مستويات مختلفة محلية وقومية، وتتميز هذه المشاركة بالاندماج الاجتماعي (جلبي، ٢٠١٣ :١٠) .

ويعرف حزب العمال البريطاني المواطنة النشطة بأنها إعادة إشراك المواطنين في عمليات صنع القرار- لا سيما على مستوى المجتمع المحلي- وتقاسم المسئوليات بين المواطنين والدولة. وتعرفها ماري زلزل بأنها الحالة التي يبادر فيها المواطن إلى ممارسة حقه بصياغة البيئة التي ينمو فيها، منطلقًا من ثقته بقدرته على التأثير في إدارة الحياة العامة والمشاركة في مراحل الحياة المتنوعة (البلتاجي،٢٠١٦ : ٣٢).

كما يقصد بالمواطنة النشطة مشاركة المواطنين إيجابيًّا في تنمية مجتمعهم المدني بمشاركتهم في المجالات كافة الاجتماعية والسياسية

والاقتصادية والثقافية، بما يمكنهم من التفاعل مع قضايا الوطن. ليشاركوا بفاعلية في اتخاذ القرارات المؤثرة في حياتهم. وقد عرف جانوسكي Janoski المواطن النشط بأنه المواطن الذي يتفاعل مع قضايا وطنه، ويشارك بنشاط في التفاعلات العامة من خلال انتمائه إلى حزب سياسي أو حركات اجتماعية (زايد، ٢٠١٠: ٢٨).

ويعرف تاندون Tandon المواطنة النشطة بأنها تلك المواطنة التي تتاح لها المعلومات، وتستند إلى نظام سياسي يحمي حريات الفقراء والمهمشين وحقوقهم، ويبنى على التعددية الثقافية والهويات المتعددة، وعلى نظم بديلة في العيش والرزق، ويتطلب ديمقراطية مباشرة قائمة على المشاركة بهدف تغيير النظم القائمة التي تكرس التمييز، ويتطلب هذا التسامح مع الثقافات المختلفة، ونظرة مستقبلية لأفعال المواطنين (جلبي، وأحمد، ٢٠١١ : ١٠٦).

واستنادًا إلى ما تقدم، يمكن تحديد مفهوم المواطنة النشطة إجرائيًّا بأنها: المواطنة التي تتيح للمواطن المشاركة بفاعلية في كل مجالات الحياة في مجتمعه، وتعتمد على نظام سياسي ديمقراطي قائم على الحرية والمساواة، والعدالة الاجتماعية، واحترام حقوق الإنسان، وتوفير الحياة الكريمة الرغدة للمواطنين.

٢- مفهوم حقوق الطفل :

جاء في لسان العرب أن الحق جمعه الحقوق، والحق نقيض الباطل، وحق الأمر يحق ويحق حقًا وحقوقًا صار حقًا وثبت (ابن المنظور، ٢٠٠٣ : ٤٩). وفي المعجم الوسيط نجد الحق بمعنى الأمر الثابت، وضد الباطل.

ويعرف الحق بالمفهوم القانوني بأنه: قدرة إرادية يمنحها القانون، ومقيدة بممارسة القانون في حدود، ويترتب على ذلك أن صاحب الحق يستطيع – في نطاق تلك الحدود– أن يمارس حقه. ويكمن جوهر الحق في موضوعه، وأنه مصلحة يحميها القانون. ولذلك يرتكز الحق على عنصرين، هما: المصلحة

والحماية القانونية (العبادي، ٢٠١٣: ٣٨).

ويعتبر إعلان جنيف الصادر عن "عصبة الأمم" في سبتمبر عام ١٩٢٤ الوثيقة الدولية الأولى لحماية حقوق الطفل. وكان هذا الإعلان نتيجة للمآسي والآلام التي خلفتها الحرب العالمية الأولى، لاسيما عند الأطفال والنساء. وقد شكلت عصبة الأمم لجنة لرعاية الأطفال، الأمر الذي يعد مقدمة للمبدأ القائل بإن الدول والحكومات لم تعد مسئولة بمفردها عن قضايا الأطفال، كما أنها لم تعد الحكم الأوحد في المسائل المتعلقة بالأطفال. وعلى الرغم من أهمية تشكيل "لجنة رعاية الأطفال "إلا أن عصبة الأمم ظلت بعيدة عن مفهوم الحق. وقد استغرق العالم وقتًا طويلًا حتى تمكن من الانتقال من مفهوم الرعاية إلى مفهوم حقوق الطفل (خليل،٢٠٠٣ : ٢٣-٢٤).

ويعنى ذلك أن المطالبة بحقوق الطفل كانت أحد المطالب الأساسية للمجتمع الدولي منذ مطلع القرن العشرين، وأن الحفاظ على حقوق الطفل الاقتصادية، والاجتماعية، والتعليمية، والثقافية كان مطلبًا عالميًّا لكثير من دول العالم، لا سيما عندما ظهرت انتهاكات لحقوق الأطفال في كثير من المجتمعات.

وأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان حقوق الطفل عام ١٩٥٩ لتمكينه من التمتع بطفولة سعيدة، ينعم فيها بالحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان، وهي: (جامعة مينسوتا، د.ت).

١- أن لكل طفل حق التمتع بهذه الحقوق دون تفرقة أو تمييز بسبب العرق، أو اللون أو الجنس أو الدين، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب أو أي وضع آخر يكون له أو لأسرته.

٢- يجب أن يتمتع الطفل بحماية خاصة، وأن يمنح الفرص اللازمة لإتاحة نموه الجسمي، والعقلي، والخلقي، والاجتماعي نموًّا طبيعيًّا سليمًا في جو من الحرية والكرامة.

٣- للطفل منذ مولده حق في أن يكون له اسم وجنسية.

٤- يجب أن يتمتع الطفل بفوائد الضمان الاجتماعي، وأن يكون مؤهلًا للنمو الصحي السليم. وللطفل حق في قدر كاف من الغذاء، والمأوى، واللهو.

٥- يجب أن يحاط الطفل المعوق جسميًّا أو عقليًّا أو اجتماعيًّا بالمعالجة والتربية والعناية الخاصة التي تقتضيها حالته.

٦- يحتاج الطفل إلى الحب والتفهم، ولذلك يراعى أن تتم تنشئته إلى أبعد مدى ممكن برعاية والديه، وفى ظل مسئوليتهما، وفى جو يسوده الحنان والأمن المعنوي والمادي.

٧- للطفل حق في تلقى التعليم الذي يجب أن يكون مجانيًّا وإلزاميًّا في مراحله الابتدائية على الأقل. وأن يستهدف رفع ثقافة الطفل العامة، وتمكينه من تنمية ملكاته، ومن أن يصبح عضوًا مفيدًا في المجتمع، وأن تتاح له فرصة كاملة للعب واللهو اللذين يجب أن يوجها نحو أهداف التعليم ذاتها، وعلى المجتمع والسلطات العامة السعي لتيسير تمتعه بهذا الحق.

٨- يجب أن يكون الطفل في جميع الظروف بين أوائل المتمتعين بالحماية والإغاثة.

٩- يجب أن يتمتع الطفل بالحماية من أشكال الإهمال جميعًا، والقسوة، والاستغلال، ويحظر الاتجار به بأي شكل، كما يحظر حمله على العمل أو تركه يعمل في أية مهنة أو صنعة تؤذى صحته أو تعليمه، أو تعرقل نموه الجسمي أو العقلي أو الخلقي.

١٠- يجب أن يحاط الطفل بالحماية من الممارسات جميعها التي قد تدفع إلى التمييز العنصري أو الديني، وأن يربى على التفهم والتسامح والصداقة بين الشعوب، والسلم، والأخوة العالمية، وعلى الإدراك التام لوجوب تكريس طاقته ومواهبه لخدمة إخوانه البشر.

وصيغت اتفاقيات أخرى عدة حول حقوق الطفل، من أهمها اتفاقية حقوق الطفل التي أقرتها الأمم المتحدة عام١٩٨٩، وكانت مصر ضمن أول عشرين دولة تصدق على هذه الاتفاقية، التي لها أربعة مبادئ عامة أساسية، هي: (خضر،٢٠١٦).

١- عدم التمييز.
٢- المصالح الفضلى للطفل.
٣- الحق في الحياة والبقاء والنماء لأقصى درجة ممكنة.
٤- حق الطفل في التعبير عن رأيه بحرية، وأن تؤخذ آراؤه في الحسبان، وفق سنه وقدراته العقلية في القرارات كلها التي تمسه، والتزام الدولة بأن تكفل ذلك.

ونقصد بحقوق الطفل إجرائيًّا في هذه الدراسة: الحقوق كلها التي نصت عليها القوانين والمواثيق الدولية، خاصة حق الطفل الريفي المصري في الرعاية والعناية، والاهتمام بنموه العقلي والجسدي والنفسي والعاطفي، وحقه في التعليم والرعاية الصحية، والحماية النفسية والجسدية والخلقية.

ب- الأطر النظرية للدراسة :

تنطلق هذه الدراسة من نظرية تشكيل البنية عند جيدنز، ومن رؤية براين تيرنر لمفهوم المواطنة، ومن مؤشرات المسح الاجتماعي الأوروبي للمواطنة النشطة. وتقدم نظرية جيدنز معالجة جديدة للفعل، والمعنى، والحياة الاجتماعية، فتؤكد أهمية التعامل مع القدرات الفريدة التي تسمح للفاعلين الاجتماعيين أن يؤسسوا لحياتهم الاجتماعية، أو يحافظوا عليها، أو يغيروها جذريًّا؛ فالممارسات الاجتماعية هي التي تحدد الالتزامات والممكنات الاجتماعية، وتشكل شكل التغير الاجتماعي واتجاهه. كما أن هذه الممارسات تختلف عند وضعها موضع التنفيذ من إطار تاريخي إلى آخر (جيدنز،٢٠٠٠ : ٢٨-٢٩).

وتشكل مفاهيم البناء والنسق وازدواجية البناء جوهر نظرية تشكيل

البنية، ويعرف البناء فيها بأنه تلك الخصائص البنائية (القواعد والموارد) التي تسمح بالوصل بين الزمان والمكان في إطار النسق الاجتماعي، وهي خصائص تجعل من الممكن ملاحظة الممارسات الاجتماعية، التي يمكن تمييزها لشدة تشابهها، كما توجد عبر مجالات زمانية ومكانية عدة، وتضفي عليها شكلًا منتظمًا. ويقصد بالأنساق الاجتماعية الممارسات الاجتماعية التي يعاد إنتاجها، أو العلاقات التي يعاد إنتاجها بين الفاعلين أو الجماعات، تلك العلاقات التي تنتظم كممارسات اجتماعية. وتتصف الأنساق الاجتماعية بخصائص بنائية، ويتجلى البناء في الأنساق الاجتماعية، وفي الممارسات التي يعاد إنتاجها. ويربط جيدنز البناء –من حيث هي قواعد وموارد– بالأنساق الاجتماعية. ويرى أن القواعد والموارد المعتمدة على إنتاج الفعل الاجتماعي هي في الوقت نفسه وسائل إعادة إنتاج النسق –ازدواجية البنية – (عبد الجواد، ٢٠٠٢: ٣٦٨–٣٦٩).

وينظر جيدنز إلى البنية على أنها سمة تحكم –أو تحدد– الحياة الاجتماعية، لكنها في الواقع سمة تجعل الحياة ممكنة؛ فالبنى الاجتماعية "تتغلف" بالفعل إن صح هذا التعبير؛ لأنها لا توجد إلا فيه ومن خلاله. وهو الذي يخلقها، أو يعيد صياغتها خلقها ويغيرها. ويتكون النظام الاجتماعي أو البنية بفعل نشاطنا اليومي المعتاد (كريب،١٩٩٩ : ١٧١)؛ فالحياة الاجتماعية لا تمضي بطريقة عشوائية، بل الواقع أن معظم أنشطتنا محددة بنائيًا؛ فهي منظمة بطريقة مضبوطة ومتكررة، ويجب أن نفكر في البناء الاجتماعي للمجتمع كما لو أنه بمثابة العوارض الصلبة التي ينهض عليها البناء وتربط أجزاءه بعضها ببعض (غِدِنز،٢٠٠٥: ٧٤٠).

وتعزو نظرية تشكيل البنية للأفعال الممارسة دورًا مركزيًا في صياغة الحياة الاجتماعية؛ فهي تتعامل مع أنماط الطوائف الاجتماعية وخصائصها على أنها حقائق منتجة من خلال الممارسات المنتظمة. وتتعامل مع ممارسة الأفعال باعتبارها سياقًا سابقًا في وجوده منطقيًا على الاهتمام باختيارات الفاعل

أو تفسيره للممارسة الاجتماعية. ويترتب على ذلك أن الوقائع المتشابهة على نطاق واسع للممارسات المستدمجة من قبل الفاعلين قد يعاد إنتاجها من خلال عديد من الفاعلين المختلفين عبر الزمان لعدة أجيال، كما يترتب عليه حاجة الفاعلين إلى ألا يدركوا (على الرغم من أنهم قد يدركون) أن ممارستهم للفعل تعد بمثابة عملية إعادة إنتاج للممارسات الراسخة أو إحداث تغيير بها (جيدنز،٢٠٠٠ : ٢٩).

وقامت نظرية تشكيل البنية عند جيدنز على ثنائية (الفعل–البنية)، والعلاقة الجدلية بينهما. ويرى جيدنز أنه من الضروري الإقرار بأننا نحن الذين ننشط في صياغة البنية الاجتماعية وإعادة صياغتها في آن واحد من خلال التفكير والسلوك البشريين. كما أن المجتمعات البشرية في حالة مستمرة من التشكل؛ فهي تبنى وتشكل من جديد كل لحظة –كما في حالة البناء المعماري الذي يبنى ويشكل من الآجر–أي من جانبنا نحن البشر. وتكون للجماعات والمجتمعات والمجموعات "بنية" واضحة المعالم طالما أن الناس يتصرفون وفق أنماط سلوكية منتظمة يمكن التنبؤ بها إلى حد بعيد. ولا يمكن أن يتحقق الفعل البشري في هذه الحالة إلا من خلال القدر الهائل مما نمتلكه من معرفة مبنية اجتماعيًا (غدنز، ٢٠٠٥ : ٧٣٠).

وبناءً على ما سبق، إذا سلمنا بأن حقوق الطفل عبارة عن مجموعة حقوق والتزامات، وما يقربها من مفهوم البنية أو النسق، وأن المواطنة النشطة عمليات وأفعال وممارسات، وعليه يمكن القول: إن حقوق الطفل– كبنية – عبارة عن ممارسات يعاد إنتاجها من خلال المواطنة النشطة والعكس بالعكس، طبقًا لنظرية جيدنز وازدواجية البنية؛ فالمواطنة لا يمكن أن تتحقق في الواقع إلا إذا ارتكزت على وجود الحقوق الفردية للمواطنين والمساواة في المعاملة بينهم،كما أنها يجب أن تعتمد على اهتمام الحكومات باختيارات المواطنين وتفضيلاتهم، وتأمينها لتلك الاختيارات. وتتكون قدرة المواطن على المشاركة في المقام الأول من خلال تأثيره في السلطة، والمؤسسات الحكومية، وصناع

القرار السياسي. والمشاركة في الحكم الذاتي self- rule من أشكال الحرية وعناصرها التي يجب أن تحافظ عليها الحكومات وتؤمنها. كما تلعب المشاركة الكاملة في الحكم الذاتي دورًا مهمًّا في تشكيل الوعي consciosness السائد. ويجب أن يشعر المواطن بالانتماء لبلده، وينشأ ذلك من التقاليد، والمثل الأخلاقية والثقافية الموجودة في المجتمع ؛فالوطنية هي القاسم المشترك بين المجتمعات في العصور التاريخية المختلفة، وتكمن قيمها الأساسية في الحرية والديمقراطية والعدالة. ولذلك يجب أن تترسخ المبادئ العالمية للدول الديمقراطية في الثقافة السياسية لكل دولة. وأن تتحقق المبادئ المنصوص عليها في الدستور في الممارسات الاجتماعية، وأن يشعر الأفراد المختلفون بالمساواة، والتحرر، والحرية داخل بلادهم (Turner&Hamilton,1994:346-347).

وبتأمل القضايا النظرية السابقة، نجد أنها تلقي الضوء على الأهمية المجتمعية للمواطنة النشطة داخل المجتمعات المعاصرة في ظل العولمة، وتؤكد الدور الذي تقوم به تلك المواطنة في المناداة بحقوق الإنسان ومن ثم حقوق الطفل؛ فالمواطنة النشطة تقوم على الفعل البشري للأفراد داخل المجتمع، وتعد من أهم الوسائل التي يمكن أن يستخدمها الأفراد لتحقيق التغيير. ولا تنكر هذه القضايا النظرية في الوقت نفسه أن صورة المجتمع الحالي تتحدد في ضوء ما مر به من أحداث متتالية على مدار التاريخ، حددت المعالم الأساسية لشكله الحالي. ولكي يصف الباحث المجتمع وصفًا دقيقًا، عليه أن ينطلق من معرفته بهذا المجتمع باعتباره أحد الفاعلين فيه والذين تشكل سلوكياتهم جزءًا كبيرًا من الحياة الاجتماعية به، تلك الحياة التي تتشكل من خلال أفعال البشر المعتمدة على ما يمتلكونه من معرفة مبنية اجتماعيًّا بظروف مجتمعهم.

ويمكن تحديد مؤشرات المواطنة النشطة في المجتمع الريفي اعتمادًا على المؤشرات التي استخدمها المسح الاجتماعي الأوروبي عام٢٠٠٢، والتي حددت في أربعة مجالات، هي: (Hoskins & Mascherini, 2008: 465:467)

١- الاحتجاجات والتغير الاجتماعي:

يضم مجموعة مؤشرات فرعية، منها: العمل مع المنظمات غير الحكومية، والمشاركة في الأعمال الخيرية والتطوعية، والتبرع لمنظمات حقوق الإنسان،والمؤسسات البيئية والثقافية.

٢- الحياة المجتمعية:

يضم مؤشرات فرعية، منها عضوية منظمات المجتمع المدني، وتقديم المساعدات غير الرسمية، والمشاركة في أنشطة المنظمات الدينية والثقافية والرياضية، والتبرع بالأموال من أجلها.

٣- الديمقراطية النيابية:

وهي المشاركة في الحياة السياسية وتضم عضوية الأحزاب السياسية، والتصويت في الانتخابات البرلمانية والاستفتاءات، ومشاركة المرأة في المجالس النيابية.

٤- القيم الديمقراطية:

تشمل مؤشرات فرعية حول قيم الحفاظ على حقوق الإنسان،ومنع التمييز بين المرأة والرجل في مجال العمل، ومنع التفرقة العنصرية، وتنمية آراء مستقلة للمواطنين،وضرورة أن يكون المواطن نشطًا في منظمة تطوعية أوفي حزب سياسي.

واستنادًا إلى ما سبق، للدراسة الراهنة افتراضات نظرية تحاول التحقق من صحتها، مؤداها:

١- أن قيم المواطنة النشطة تساعد في دعم حقوق الطفل في الأسرة الريفية.

٢- ترتبط ممارسات المواطنة النشطة بالالتزام بحقوق الطفل في الأسرة الريفية.

٣- أن تعزيز المواطنة النشطة يحد من انتهاكات حقوق الطفل في الأسرة الريفية.

وفي ضوء ما سبق، يمكن تحديد مشكلة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها وأهميتها.

ثالثا – مشكلة الدراسة (الأهداف والأهمية):

تحتل الطفولة في عالمنا المعاصر موقًعا متميزًا من قبل الحكومات والدول على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، انطلاقًا من أنها تشكل أهم مرحلة في حياة الإنسان،حيث يكتسب الإنسان القيم والمعارف الأساسية التي تشكل وعيه وإدراكه مستقبلًا، ولم يعد أمر الطفولة يخص الأسرة فقط كما كان في الماضي، بل أصبح أمر الطفولة شأنًا يخص المجتمع بأسره، واهتم المجتمع الدولي بالطفولة وأثرها في تشكيل شخصية الفرد، واهتمت مؤسساته بوضع مجموعة من الحقوق الخاصة بالأطفال، فظهرت المواثيق العالمية والإقليمية والمحلية التي تضمن للطفل حقوقه، وعلى رأسها اتفاقية حقوق الطفل التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام١٩٨٩ (رضوان،٢٠١٨ : ٣٨٥-٣٨٦).

وتنمية الطفولة من الحلقات الأساسية في سلسلة التنمية البشرية، وهي المدخل الرئيس لتحقيق تقدم المجتمع ورفاهيته؛ فكلما زاد الاهتمام بالطفل، ووفرت له وسائل الرعاية والعناية والتعليم والتثقيف، حقق المجتمع النمو والازدهار؛ ولذلك يأتي ترسيخ قيم المواطنة والانتماء على رأس القيم والمبادئ الواجب غرسها لدى الأطفال، والتي تعمل على انتمائهم للوطن والمجتمع، وتجعلهم في حالة سلام اجتماعي معه، محترمين لقيمه وتقاليده (غالب،٢٠٠٩: ٧٥٧).

والمواطنة هي الانتماء إلى الوطن، انتماء يتمتع فيه المواطن بالعضوية الكاملة على نحو يتساوى فيه مع الآخرين الذين يعيشون في الوطن نفسه في

الحقوق والواجبات والمسئوليات أمام القانون، دون تمييز بينهم على أساس اللون أو العرق أوالدين أو الفكر أو الانتماء السياسي أو الحالة المادية. ويحترم كل مواطن المواطن الآخر، ويتسامح الجميع مع بعضهم البعض رغم التنوع والاختلاف (مباركية، ٢٠١٣ : ٧٤).

وتتجسد المواطنة في مفهوم المشاركة في الحياة العامة "وهو مفهوم أوسع من مفهوم المشاركة في الحياة السياسية" ويعد هذا تعريفًا أمثل للمواطنة بأنها مشاركة كاملة في المجتمع؛ فقد حدث تحول واضح في مفهوم المواطنة بتركيزها على علاقة المواطن بالدولة إلى مفهوم أكثر اتساعًا أي زيادة التركيز على علاقة المواطن مع المجتمع ككل (steenbergen,1994:2).

والمواطن هو الشخص الذي يحكم ويُحكم، ومن أهم سماته القدرة على الحكم الذاتي وحرية الرأي والولاء، وبهذا المعنى تعد المواطنة عملاً يجب أن يقوم به المرء ويمارسه؛ فهي تشير إلى حقوق المواطن من جهة، وواجباته من جهة أخرى. وبعض الكُتاب يؤكدون على حقوق المواطن داخل الدولة، وبعضهم يؤكد على واجبات المواطن تجاه المجتمع. والمواطن النشط هو المواطن الذي يكون على استعداد تام لتقديم المصلحة العامة للمجتمع على مصلحته الشخصية، بينما المواطن المهمش أو المقهور اقتصاديًا يفتقر إلى الشعور بالمسئولية والروح العامة (Steenbergen, 1994 : 2).

وتتطور الذات المواطنية citizen-self عبر عمليات تمتد من الطفولة حتى الشيخوخة،يكتسب الفرد خلالها حقوقًا مختلفة، وتقع عليه واجبات متباينة، كما يفقد بعض هذه الحقوق وترفع عنه بعض الواجبات أيضًا عبر التقدم في السن. وتبدأ عملية اكتساب الحقوق والواجبات في الأسرة، ويعي بها في سن المراهقة والرشد المبكر، وعبر تعلم الثقافة المدنية في المدارس، والمشاركة في حياة المجتمع المحلي، فكلما حصل الطفل على حقوقه، ينمو لديه شعور عاطفي ومعرفي بالواجبات التي تنتظره، فالاعتماد على الآخرين في هذه المرحلة، والأخذ دون العطاء يشعران الطفل بالدين تجاه من اعطوه ويتعلم أن

أدوارًا كثيرة تنتظره، ويبدأ لدى الشباب الشعوربالاستقلال الذي يتكون من خلال الانخراط في العمل وتكوين الأسرة وفتح آفاق أوسع للمشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية (زايد، ٢٠١٠: ٢٢-٢٣).

وقد حاولت كثير من الدول العربية – ومنها مصر– أن تولى الأطفال وحقوقهم ومصالحهم اهتمامًا كبيرًا، فأسهمت في الجهود الدولية المعنية بقضايا الطفولة، وأقرت اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل عام ١٩٨٩، والإعلان العالمي لرعاية الطفل ونمائه الصادر عن مؤتمر القمة العالمي للطفولة عام ١٩٩٠، والخطة العربية لرعاية الطفولة وحمايتها وتنميتها الصادرة عام ١٩٩٢، والبيان العربي لحقوق الأسرة الصادر عام ١٩٩٤. وعلى الرغم من هذه الجهود كلها، والتقدم الملحوظ على أوضاع الطفولة في العالم العربي في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، ما زال الطفل العربي –لاسيما الطفل المصري– يعاني من كثير من المشكلات والتحديات المتراكمة التي تمنعه من الحصول على أبسط حقوقه. ومن أهم هذه التحديات التحولات الاقتصادية وما صحبها من برامج إعادة الهيكلة الاقتصادية وتقليص حجم الإنفاق الاجتماعي، والمشكلات الناجمة عن حدة الفقر واتساع رقعته، وارتفاع معدلات البطالة، وزيادة حدة التفاوت الاجتماعي، بالإضافة إلى الضغوط التي تواجه دور الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية، وتربية الأجيال الناشئة، نتيجة لتعاظم دور العولمة بما يؤثر سلبًا في منظومة القيم والمفاهيم ومشاعر الانتماء والروابط الأسرية والمجتمعية، كما يعاني كثير من الأطفال وأمهاتهم من نقص الرعاية الصحية، وسوء التغذية، وعدم توفر مياه الشرب النقية والمرافق الصحية الملائمة، خاصة في الريف والأحياء الفقيرة، وانتشار ظاهرة التسرب الدراسي من التعليم الأساسي بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية وقصور العملية التعليمية، وبعض الموروثات الثقافية. وتفاقم مشكلات عمالة الأطفال والأطفال المشردين، وزيادة مظاهر العنف ضد الأطفال، واستغلالهم وإساءة معاملتهم بدنيًّا وذهنيًّا واجتماعيًّا، وغيرها من المشكلات والصعوبات التي يعاني منها

الأطفال في مصر (مناع،٢٠٠٦: ٢٣٤-٢٣٨).

وعمل الأطفال أبرز انتهاكات حقوق الطفل في مصر؛ فقد كشف المسح القومي لعمل الأطفال في مصر الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،والبرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال في عام ٢٠١٠ أن هناك ١,٦ مليون طفل ما بين ١٢-١٧ سنة يعملون في مصر،أي ما يوازي ٩,٣% من الأطفال، وهو مما يمثل طفلًا من كل عشرة أطفال.٨٢,٢% منهم يتعرضون لظروف عمل سيئة وغير آمنة.وكانت هذه النسبة أعلى بين الأطفال الذكور وتمثل ٨٣,٥% مقارنة بالإناث التي تمثل نسبتهن ٧٧,٦% وبلغت نسبة الأطفال العاملين لعدد ساعات أكثر من المسموح به١٦,٩ من جملة الأطفال العاملين. والنسبة أعلى بين الإناث ؛ إذ بلغت٢٢,٢%،بينما كانت نسبة الأطفال الذكور١٥,٤%. كما اتضح أن معدل عمل الأطفال في مصر هو أعلى بكثير في المناطق الريفية منه في المناطق الحضرية. وبلغ ذروته في المناطق الريفية في صعيد مصر، وبعدها المناطق الريفية بالوجه البحري، ثم المحافظات الريفية الواقعة على الحدود. ثم تأتي بعد ذلك المناطق الحضرية بصعيد مصر، تليها المناطق الحضرية بالوجه البحري ثم المحافظات الحضرية.كما اتضح أن أكثر أنماط الأعمال الخطرة شيوعًا التي يعمل بها الأطفال في مصر هي الزراعة، بنسبة ٦٣% ثم العمل في المواقع الصناعية- مثل التعدين والتشييد والصناعات التحويلية -بنسبة ١٨,٩% ثم قطاع الخدمات، بنسبة ١٧,٦% (وزارة القوى العاملة، ٢٠١٨ : ١٨).

كما يعاني كثير من الأطفال في مصر من أشكال متنوعة من العنف والاستغلال والإتجار بهم، وعدم كفاية الرعاية الأسرية لهم. كما أن هناك انتشارًا واسعًا للعنف كممارسة مقبولة؛ فقد أظهر المسح السكاني الصحي في ديسمبر عام ٢٠١٤ أن ٩٣% من الأطفال في عمر ما بين عام واحد و١٤ عامًا تعرضوا لممارسات تربوية عنيفة بما في ذلك الاعتداء النفسي والعقوبات البدنية. كما تتعرض الفتيات بصورة خاصة لمختلف أشكال الإساءة، مثل

تشويه الأعضاء التناسلية (ختان الإناث) الذي وصلت نسبته إلى ٦١% في عام ٢٠١٤. كما وصل زواج الفتيات ما بين ١٥إلى ١٧عامًا إلى ٦,٤%. كما يمثل عمل الأطفال تهديدًا رئيسًا للجيل الشاب؛ فهناك ٧% من الأطفال ما بين ٥ إلى ١٧ عامًا (يمثلون حوالي ١,٦ مليون طفل) منخرطين بالفعل في عمل الأطفال، كما أن ٥,٦% من هؤلاء الأطفال يعملون في ظروف خطيرة (يونيسف، حماية الطفل. د.ت).

وكشفت الدراسة البحثية والكمية التي أجراها المجلس القومي للطفولة والأمومة بالاشتراك مع منظمة اليونيسيف عن العنف ضد الأطفال في مصر في محافظات القاهرة والإسكندرية وأسيوط عن المعدل العالي للعنف ضد الأطفال ما بين ١٣إلى ١٧ عامًا بأشكاله المختلفة (الجسدي والنفسي والجنسي، وكذلك الممارسات التقليدية الضارة). وكان العنف النفسي أكثر أشكال العنف شيوعًا ؛إذ طال ٨٦% من الأطفال في أسيوط، و٧٦% في القاهرة، و٧٢% في الإسكندرية.فكثير من الأطفال في مصر يتعرضون للعنف على يد الذين يفترض أن يوفروا لهم الحماية والرعاية، أي إن العنف لايزال يمثل واقعًا حياتيًا لكثير من الأطفال المصريين في الأماكن التي يفترض أن تكون أمانًا لهم، في منازلهم وفي مدارسهم. ومع ذلك يتم التغاضي عن هذا العنف – أو على الأقل يتم التسامح معه – كأسلوب لتأديب الأطفال ولتعليمهم السلوك المناسب أو لاستغلالهم. ولكن أغلب الأطفال – الفتيان والفتيات – الذين يتعرضون للعنف يعيشون في عزلة ووحدة وخوف. وللعنف تأثير مدمر في الأطفال، يهدد وجودهم ونموهم (المجلس القومي للطفولة والأمومة، واليونيسف.٢٠١٥ : ٤٦).

وكل ما سبق يشير إلى شواهد تدلل على حجم الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال وحجم حقوقهم التي تنتهك في المجتمع المصري، وما يعكس جانبًا من المشكلة في الواقع.

وقد صاغ المجلس القومي للطفولة والأمومة- بمشاركة جهات رسمية والمجتمع المدني- صاغ استراتيجية الطفل (٢٠٢٠-٢٠١٥) من أجل حماية

حقوقه، وتأمينها، ومواجهة التحديات التي تعترض طريقه، وتعاظمت في السنوات الماضية نتيجة التغيرات السياسية والاقتصادية والأمنية التي شهدها المجتمع المصري. ومحاولة الحفاظ على حقوق الطفل في مجالات صحة الطفل، وبقائه، وتطوره، ونموه، وتعليمه، وحمايته، وتنمية مشاركة الأطفال في المجال العام، والاهتمام بقضية عدم الإنصاف في الحصول على الخدمات، لاسيما بالنسبة لأطفال الأسر الفقيرة (المجلس القومي للطفولة والأمومة.دراسات في حقوق الإنسان.د.ت).

وتبين من مراجعة التراث البحثي وجود فجوات نظرية ومنهجية، بالإضافة إلى ندرة الدراسات العربية التي ركزت على دراسة المواطنة النشطة وحقوق الطفل، لا سيما في المجتمع الريفي،وهو ما يشير إلى جانب المشكلة كما ظهرت في التراث البحثي.

وفي ضوء ما سبق، يمكن تحديد أهداف الدراسة على النحو الآتي:

أولًا- تسليط الضوء على قيم المواطنة النشطة، وجهود االوالدين في دعم حقوق الطفل وذلك من خلال بعض التساؤلات،هي:

١- هل يعرف الوالدان حقوق الطفل المصري؟

٢- هل يوجد تمييز بين المرأة والرجل أو الفتى والفتاة في مجالات العمل أو الدراسة في المجتمع الريفي ؟

٣- هل يوجد تمييز بين الأطفال بسبب النوع أو الديانة أو المستوى الاقتصادي أو التعليمي في الريف المصري؟

٤- هل يعبر الوالدان عن رأيهما في القضايا الاجتماعية والسياسية المختلفة في القرية؟

ثانيًا- التعرف على ممارسات المواطنة النشطة بين الوالدين ومدى التزامهم بالحفاظ على حقوق الطفل في الأسرة الريفية، وذلك من خلال بعض التساؤلات، هي :

١- هل ينتمي الوالدان لأي حزب سياسي ؟
٢- هل يقوم الوالدان بالتصويت في الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية؟
٣- هل يسهم الوالدان في أنشطة الهيئات الموجودة في المجتمع المحلي؟
٤- هل ينتمي الوالدان إلى أية منظمة من منظمات المجتمع المدني؟
٥- هل يقوم الوالدان بدور فعال ونشط في المجتمع؟
٦- هل يشعر الوالدان بأنهما يتمتعان بحقوق المواطنة الكاملة؟

ثالثًا- الكشف عن إسهامات الوالدين في تعزيز المواطنة النشطة وانتهاكات حقوق الطفل في الأسرة الريفية، وذلك من خلال بعض التساؤلات، هي :

١- هل يوفر الوالدان لأبنائهم الرعاية الصحية والمادية والتعليمية والنفسية؟
٢- هل يدافع الوالدان عن الأبناء إذا ما أخطأوا أو قصروا في واجباتهم الدراسية والاجتماعية؟
٣- هل يحمي الوالدان أبناءهم من كل صور الإساءة والإهمال والتعذيب والاستغلال؟
٤- هل يلجأ الوالدان إلى أية جهة حكومية أو غير حكومية عند تعرض أبنائهم لأي خطر خارجي؟

هنا تكمن الأهمية النظرية لهذه الدراسة: محاولة دراسة العلاقة بين المواطنة النشطة وحقوق الطفل في المجتمع الريفي المصري، من خلال محاولة سد بعض الفجوات النظرية والبحثية التي عالجت هذا الموضوع. ومن خلال اختبار بعض القضايا النظرية الافتراضية واقعيًّا في المجتمع المصري. ومحاولة تفسير النتائج العامة التي تصل إليها الدراسة، وإعطائها دلالات نظرية.

كما تتجسد الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة في محاولة الخروج ببعض

النتائج الموضوعية المرتبطة بالمواطنة النشطة وحقوق الطفل في المجتمع الريفي المصري، ومحاولة طرح بعض المقترحات والتوصيات أمام صانعي القرار السياسي والهيئات المختلفة في المجتمع،سواء أكانت هيئات حكومية أم خاصة أو منظمات المجتمع المدني تتيح لهم معرفة أهمية دور المواطنين النشيطين في الحفاظ على حقوق الطفل وتعزيزها.

كما تنبع الأهمية التطبيقية أيضًا من محاولة عرض بعض القضايا الجديرة بالبحث في المستقبل لاستكمال ما قدمته هذه الدراسة من أفكار ونتائج مرتبطة بتدعيم حقوق الطفل في المجتمع المصري.

رابعًا – الإطار المنهجي للدراسة :

تنتمي هذه الدراسة إلى البحوث الوصفية التي تهدف إلى رصد خصائص ظاهرة معينة أو موقف تغلب عليه صفة التحديد، كما تعتمد على طريقة المسح الاجتماعي بالعينة، وهي إحدى الطرق الأساسية للبحث في علم الاجتماع. وقد وقع الاختيار على قرية دفشو بمركز كفر الدوار بمحافظة البحيرة وهي قرية أم من قرى الريف المصري، ويتبعها خمسون تابعًا، وتحدها من الشرق مدينة كفر الدوار ومن الغرب طريق أحمد عرابي وترعة المحمودية. وتبلغ مساحتها ٨١٦٢، منها ٧٧٦٤ فدانًا مساحة خضراء، و٤٤٦ فدانًا مساحة سكانية، ويبلغ عدد سكان القرية ٧٥١٠٠ نسمة، منهم ٣٦٦٠٠ ذكر و٣٨٥٠٠ أنثى (*الوحدة المحلية لقرية عزب دفشو).

وبالقرية عدد من المصالح الحكومية والخدمية،منها وحدتان صحيتان، وجمعيتان لخدمة المجتمع، ومجمع زراعي ووحدة بيطرية، ومركز إرشاد زراعي، ومركز شباب تحت الإنشاء، وعدد كبير من المساجد وكنيسة واحدة، وثماني مدراس ابتدائية، وأربع مدراس إعدادية. وأهم الحرف الموجودة بالقرية الزراعة وتربية الحيوانات والدواجن، وتصنيع الألبان ومناحل العسل.

وتمثلت أهم أسباب اختيار قرية دفشو فيما يأتي :

١- تمثل قرية دفشو نموذجًا للقرية المصرية التقليدية من حيث النشاط الاقتصادي السائد فيها، وهو العمل بالزراعة مع وجود بعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى التي يمارسها الأهالي من أجل رفع مستواهم المعيشي.

٢- بالقرية درجة من التنوع المهني والطبقي والعلمي.

٣- شهدت القرية كثيرًا من مظاهر التغير الاقتصادي والسياسي والثقافي التي طرأت على المجتمع المصري، كما شهدت كثيرًا من التغيرات المادية، كدخول شبكات المياه والكهرباء والحاسوب، وأطباق الاستقبال، والهاتف المحمول إلى كثير من البيوت الريفية.

وأخذت الباحثة في الحسبان أن تتضمن العينة:

١- التنوع من حيث النوع والسن والمستوى التعليمي والحالة الاجتماعية والدخل.

٢- أن يكون المبحوثون من الآباء والأمهات الذين لديهم أطفال في مراحل عمرية مختلفة.

٣- أن يكون المبحوثون على مستوى من التعليم لا يقل عن إتمام المرحلة الثانوية أو المتوسطة.

واستخدمت الباحثة أداة الاستبيان لجمع البيانات الكمية، وضمت الاستمارة "خمسين" سؤالًا. واشتملت على أسئلة عن البيانات الأولية، كما تضمنت أسئلة حول قيم المواطنة النشطة وجهود الآباء في دعم حقوق الطفل، وممارسات المواطنة النشطة عند الآباء، ودور الآباء في تعزيز المواطنة النشطة والحد من انتهاكات حقوق الطفل. وبلغ حجم العينة مائتي مفردة، وتم الوصول إليها عن طريق اتباع أسلوب كرة الثلج. كما أجريت عملية المراجعة الميدانية والمكتبية لاستمارات الاستبيان، واستبعد غير المكتمل منها.

وخضعت أداة الاستبيان لقياس الصدق، بعرضها على مجموعة من أساتذة قسم علم الاجتماع جامعة الإسكندرية لقياس مدى اتساق أداة البحث مع ما وضع من أهداف يراد تحقيقها. وجاءت تقارير الأساتذة مؤكدة صدق الأداة. كما أجريت عملية قياس الثبات بطريقة إعادة الاختبار على مجموعة من عشرين مفردة من آباء الأطفال وأمهاتهم مرتين، يفصل بينهما أسبوعان تقريبًا ووجد تطابق كبير لإجاباتهم عن كل سؤال.

كما اعتمدت الباحثة على أداة الملاحظة في جمع البيانات، وأتاح لها ترددها على قرية الدراسة طوال فترة الدراسة الميدانية وما قبلها أن تتعرف عن قرب على طبيعة العلاقات الاجتماعية والأسرية والاقتصادية داخل القرية.

واعتمدت الدراسة على التحليل الإحصائي لاستجابات عينة البحث باستخدام برنامج .SPSS

خصائص عينة البحث :

الجدول (١) : خصائص عينة البحث

		التكرار	%
النوع	الذكر	١٠٣	٥١,٥
	الأنثى	٩٧	٤٨,٥
	Total	٢٠٠	١٠٠
السن	أقل من30	٣٥	١٧,٥
	30-40	١١٤	٥٧,٥
	41-50	٣٨	١٩
	51-60	١٣	٦,٥
	Total	٢٠٠	١٠٠
المستوى التعليمي	مؤهل متوسط	١١٨	٥٩,٥
	فوق متوسط	٣٨	١٩
	جامعي	٣٩	١٩,٥
	فوق جامعي	٥	٢,٥
	Total	٢٠٠	١٠٠
المهنة	المهن الفنية والعلمية	٣٥	١٧,٥
	المدراء و الإداريون	٤٥	٢٢,٥
	حرة أعمال	٤٦	٢٣,٥
	أعمال كتابية	١٨	٩
	وظائف عسكرية	٣	١,٥
	ربة منزل	٥٣	٢٦,٥
	Total	٢٠٠	١٠٠

الحالة الاجتماعية	متزوج	١٨٩	٩٤,٥
	أرمل	٨	٤
	مطلق	٣	١,٥
	Total	٢٠٠	١٠٠
طبيعة المسكن	مستقل	١٠٤	٥٢
	مشترك	٩٦	٤٨
	Total	٢٠٠	١٠٠
الدخل	أقل من 2000 جنيه	١٨	٩
	2000-3000جنيه	٧٦	٣٨
	3000-4000جنيه	٧٧	٣٨,٥
	4000-5000جنيه	٢٣	١١,٥
	أكثر من 5000 جنيه	٦	٣
	Total	٢٠٠	١٠٠
عدد الأبناء	واحد	١٥	٧,٥
	اثنان	٧٢	٣٦
	ثلاث	٨٧	٤٣,٥
	ثلاثة فأكثر	٢٦	١٣
	Total	٢٠٠	١٠٠

١- التكوين النوعي:

توضح البيانات أن للذكور النسبة الغالبة؛ إذ بلغت نسبتهم ٥١,٥%، بينما بلغت نسبة الإناث ٤٨,٥% من إجمالي حجم العينة.

٢- التكوين العمري:

تؤكد البيانات أن أعمار معظم أفراد العينة تركزت فعليًّا في الفئة العمرية (٤٠-٣٠ سنة)؛إذ بلغت نسبتهم ٥٧% من إجمالي المبحوثين، تليها الفئة العمرية (٥٠-٤١ سنة)، بنسبة ١٩% ثم من هم أقل من ثلاثين سنة، بنسبة ١٧,٥%، وأخيرًا الفئة العمرية (٦٠-٥١ سنة)،بنسبة ٦,٥%.

٣- المستوى التعليمي :

توضح البيانات أن معظم أفراد العينة من المتعلمين الحاصلين على مؤهل متوسط (ثانوي)؛ إذ بلغت نسبتهم ٥٩%، تليهم فئة الحاصلين على مؤهل جامعي، بنسبة ١٩,٥% ثم فئة الحاصلين على مؤهل فوق متوسط، بنسبة ١٩% وأخيرًا تأتي فئة الحاصلين على مؤهل فوق جامعي، بنسبة ٢,٥%.

٤- المهنة :

واتضح من البيانات أن معظم أفراد العينة من ربات البيوت، بنسبة ٢٦,٥%، تليها فئة أصحاب الأعمال الحرة،بنسبة ٢٣% ثم تأتي فئة المدراء والإداريين، بنسبة ٢٢,٥% تليها فئة أصحاب المهن الفنية والعلمية، بنسبة ١٧,٥% ثم فئة المشتغلين بالأعمال الكتابية، بنسبة ٩%، وأخيرًا من يشغلون وظائف عسكرية، بنسبة ١,٥%.

٥- الحالة الاجتماعية :

كان معظم أفراد عينة البحث من المتزوجين، بنسبة ٩٤,٥%، ثم الأرامل، بنسبة ٤%، وأخيرًا يأتي المطلقون، بنسبة ١,٥%.

٦- طبيعة المسكن :

أكدت البيانات أن معظم أفراد العينة يعيشون في مسكن مستقل، بنسبة ٥٢%، وباقي أفرادها يعيشون في مسكن مشترك، بنسبة ٤٨%.

٧- مستوى الدخل :

يقع غالبية المبحوثين ضمن فئة الدخل (٤٠٠٠-٣٠٠٠جنيه)، بنسبة ٣٨,٥% يليهم من يقعون في فئة الدخل (٣٠٠٠-٢٠٠٠ جنيه)، بنسبة ٣٨%، ثم أصحاب فئة الدخل (٥٠٠٠-٤٠٠٠جنيه)، بنسبة ١١,٥%، يليهم من يقعون في فئة الدخل الأقل من ألفي جنيه، بنسبة ٩%، وأخيرًا فئة من يتجاوز دخلهم خمسة آلاف جنيه، بنسبة ٣%.

٨- عدد الأبناء :

لمعظم أفراد العينة ثلاثة أطفال، بنسبة ٤٣,٥%، يليهم من لهم طفلان، بنسبة ٣٦%، ثم من لهم ثلاثة أطفال، فأكثر بنسبة ١٣%، وأخيرًا من لهم طفل واحد، بنسبة ٧,٥%.

رابعًا- قيم المواطنة النشطة وجهود الوالدين في دعم حقوق الطفل:

حاولت الباحثة التعرف على مدى معرفة الآباء بحقوق الطفل، وجهودهم في دعمها ورؤيتهم لهذه الحقوق، فتوصلت بيانات الدراسة إلى:

١- معرفة حقوق الطفل:

الجدول (٢): معرفة المبحوث بحقوق الطفل

		التكرار	%
هل يعرف المبحوث حقوق الطفل في القانون المصري؟	**نعم**	**٢٠٠**	**١٠٠**
_ حق الطفل في أن يكون له اسم وجنسية	نعم	١٨٨	٩٤
	لا	١٢	٦
	Total	٢٠٠	١٠٠
_ حق الطفل في الرعاية الصحية والاجتماعية	نعم	١٨٨	٩٤
	لا	١٢	٦
	Total	٢٠٠	١٠٠
_ حق الطفل في التعليم الجيد والغذاء المناسب والأمن المعنوي والمادي	نعم	١٨٣	٩١,٥
	لا	١٧	٨,٥
	Total	٢٠٠	١٠٠
_ حق الطفل في عدم التمييز بينه وبين الآخرين	نعم	٩٠	٤٥
	لا	١١٠	٥٥
	Total	٢٠٠	١٠٠
_ حق الطفل في التعبير عن رأيه بحرية واحترام	نعم	١١٣	٥٦,٥
	لا	٨٧	٤٣,٥
	Total	٢٠٠	١٠٠
كل ما سبق	نعم	٦٠	٣٠
	لا	١٤٠	٧٠
	Total	٢٠٠	١٠٠

أشار المبحوثون كلهم إلى معرفتهم حقوق الطفل في القانون المصري، بنسبة ١٠٠%، وكانت أكثر الحقوق التي يعرفها الآباء، حق الطفل في أن يكون له اسم وجنسية، وحق الطفل في الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية، بنسبة ٩٤% لكل منهما، تليها معرفة الآباء بحق الطفل في التعليم الجيد والغذاء المناسب والأمن المعنوي والمادي بنسبة ٩١,٥؟%، وحق الطفل في التعبير عن رأيه بحرية واحترام، بنسبة ٥٦,٥%، يليها حقه في عدم التمييز بينه وبين الآخرين، بنسبة ٤٥%، وأخيرًا من يعرفون حقوق الطفل السابقة كلها، بنسبة ٣٠%.

٢- التمييز بين الرجل والمرأة أو الفتى والفتاة في مجالات العمل أو الدراسة

الجدول (٣) : رأي المبحوثين في التمييز بين الرجل والمرأة

		هل يوجد فرق بين الرجل والمرأة		Total	اختبار كا٢	الدلالة
		نعم	لا			
النوع	الذكر	١٦ %١٥,٥	٨٧ %٨٤,٥	١٠٣ %١٠٠	١,٦٥٨	غير دال
	الأنثى	٢٢ %٢٢,٧	٧٥ %٧٧,٣	٩٧ %١٠٠		
Total		٣٨	١٦٢	٢٠٠		
		%١٩	%٨١	% ١٠٠		

أشار ٨٤,٥% من الذكور إلى أنه لا فرق أو تمييز بين الرجل والمرأة في مجالات الدراسة أو العمل أو أية مجالات أخرى، بينما أشار ١٥,٥% من الذكور إلى أنه توجد بعض الفروق بينهما، في حين أشارت ٧٧,٣% من الإناث إلى عدم وجود تمييز بين الرجل والمرأة، وأشارت ٢٢,٧% منهن إلى وجود تمييز بين الرجل والمرأة. وتبين من استخدام (كا٢) عدم وجود علاقة حقيقية بين النوع ورأي المبحوثين في التمييز بين الرجل والمرأة في مجالات

الدراسة والعمل؛ إذ بلغت قيمة معامل (كا٢) ١,٦٥٨.وأكد أفراد العينة الذين يرون أن هناك فرقًا أو تمييزًا بين الرجل والمرأة أن ذلك التمييز يرجع إلى طبيعة الثقافة الريفية واهتمامها بالفتى أكثر من الفتاة،وحرصها على تعليم الرجل وتثقيفه أكثر من المرأة.

٣- التمييز بين الأطفال :

الجدول (٤): رأي المبحوثين في التمييز بين الأطفال

		هل_يوجد_تمييز_بين_الأطفال_في_القرية		Total	اختبار كا٢	الدلالة
		نعم	لا			
النوع	الذكر	٩ %٨,٧	٩٤ %٩١,٣	١٠٣ %١٠٠	٤,٢٨٤	دال عند ٠,٠٥
	الأنثى	٢ %٢,١	٩٥ %٩٧,٩	٩٧ %١٠٠		
Total		١١	١٨٩	٢٠٠		
		%٥,٥	$٩٤,٥	%١٠٠		

أكد ٩١,٣% من الذكور أنه لا تمييز بين الأطفال في القرية بسبب الدين أو النوع أو المستوى الاقتصادي أو التعليمي، وأن هناك مساواة بينهم، وأكدت ذلك أيضًا ٩٧,٩% من الإناث، في حين أشار ٨,٧% من الذكور إلى أن هناك بعض التمييز بين الأطفال، وهذا ما أشارت إليه أيضًا نسبة ٢,١% من الإناث. وتبين من استخدام (كا٢) وجود علاقة بين النوع ورأي المبحوثين في التمييز بين الأطفال في القرية؛ إذ بلغت قيمة معامل (كا٢) ٤,٢٨٤، وهي دالة إحصائيًّا. ويرجع السبب الأساسي للتمييز بين الأطفال إلى اختلاف المستوى الاقتصادي بينهم، من وجهة نظر المبحوثين الذين رأوا أن هناك فرقًا أو تمييزًا بين الأطفال.

٤- العلاقة بين المستوى التعليمي والتعبير عن الرأي في القضايا والموضوعات المختلفة داخل القرية :

الجدول (٥):العلاقة بين المستوي التعليمي للمبحوثين وآرائهم حول القضايا المختلفة في القرية

		هل_تبدى_رأيًا_صريحًا_حول_الموضوعات_المختلفة		Total	اختبار كا٢	الدلالة
		نعم	لا			
المستوى_التعليمي	مؤهل متوسط	٦٩ %٥٨,٥	٤٩ %٤١,٥	١١٨ %١٠٠	٤,٧٥٠	غير دال
	فوق متوسط	٢٥ %٦٥,٨	١٣ %٣٤,٢	٣٨ %١٠٠		
	جامعي	٢٧ %٦٩,٢	١٢ %٣٠,٨	٣٩ %١٠٠		
	فوق جامعي	٥ %١٠٠	٠ .0%	٥ %١٠٠		
Total		١٢٦	٧٤	٢٠٠		
		%٦٣	%٣٧	%١٠٠		

أشار المبحوثون الحاصلون على مؤهل فوق جامعي إلى أنهم يعبرون عن رأيهم في القضايا والموضوعات والمشكلات المختلفة في القرية بصراحة ووضوح، يليهم الحاصلون على مؤهل جامعي، بنسبة ٦٩,٢% ثم الحاصلون على مؤهل فوق متوسط بنسبة ٦٥,٨%. وأخيرًا عبر٥٨,٥% من الحاصلين على مؤهل متوسط عن رأيهم بصراحة ووضوح. واتضح باستخدام (كا٢) عدم وجود علاقة حقيقية بين المستوى التعليمي للمبحوثين والتعبير عن رأيهم في القضايا والموضوعات داخل القرية؛ إذ بلغت قيمة معامل (كا٢)٤,٧٥٠، وهي

غير دالة إحصائيًا.

الاستنتاجات ومناقشتها :

يتضح مما سبق أن الآباء والأمهات كلهم عارفون بحقوق الطفل في القانون المصري، وأن الحق الذي يعرفونه حق المعرفة حق الطفل في أن يكون له اسم وجنسية، وحقه في الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية، والتعليم الجيد والغذاء المناسب. وتتفق هذه النتيجة مع إحدى نتائج البحث الذي أجرته منظمة اليونيسيف حول العنف ضد الأطفال في مصر؛ إذ كان أغلب الآباء والأمهات الذين شاركوا في الاستطلاع على وعي بحقوق الطفل ومؤيدين لها، خاصة الحقوق المرتبطة باحتياجات الطفل الأساسية، مثل الحق في التغذية والتعليم والرعاية الصحية (اليونيسيف،٢٠١٥ : ٤٣. كما أشار معظم أفراد العينة من الجنسين إلى أنه لا يوجد تمييز بين الرجل والمرأة أو بين الفتى والفتاة في مجالات العمل أو الدراسة. ولا توجد فروق ذات دلالة احصائية حول هذا التمييز بين الرجل والمرأة. وتتفق هذه النتيجة مع إحدى النتائج التي توصل إليها حوته حسين، وأن هناك فجوة نوعية داخل القرية ؛إذ أكد أفراد العينة وجود مساواة نوعية، وحق الفتاة في التعليم والعمل مثل الذكور، وكذلك اختيار نوع التعليم المناسب ومشاركتها في الأمور الحياتية الأخرى (حسين،٢٠٢٠: ٢٧٢-٢٧٣). كما أكد معظم المبحوثين عدم وجود أي تمييز بين الأطفال في القرية بسبب الدين أو النوع أو المستوى التعليمي أو الاقتصادي

وأشاروا أيضًا إلى أنهم يعبرون عن رأيهم حول القضايا والموضوعات المختلفة في القرية بصراحة ووضوح، لكن المسئولين لا يأخذون برأيهم في معالجة مشكلات القرية.

خامسًا- ممارسات المواطنة النشطة بين الوالدين والتزامهم بالحفاظ على حقوق الطفل:

١- التصويت في الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية :

الجدول (٦): مدى مشاركة المبحوثين في التصويت في الانتخابات

		هل_تشارك_في_التصويت _في_الإنتخابات		Total	اختبار كا٢	الدلالة
		نعم	لا			
النوع	الذكر	٩١ %٨٨,٣ ٩٠	١٢ %١١,٧ ٧	١٠٣ %١٠٠ ٩٧	١,١٤٢	غير دال
	الأنثى	%٩٢,٨	%٧,٢	%١٠٠		
Total		١٨١	١٩	٢٠٠		
		٩٠,٥	%٩,٥	%١٠٠		

أشار ٨٨,٣ من الذكور إلى أنهم يشاركون في التصويت في الانتخابات، بينما أشار ١١,٧% إلى أنهم لا يشاركون. في حين أشارت ٩٢,٨% من الإناث إلى أنهن يشاركن في التصويت في الانتخابات، بينما أشارت ٧,٢% من المبحوثات إلى أنهن لا يشاركن في التصويت في الانتخابات. واتضح عدم وجود تباين بين الذكور والإناث فيما يتعلق بالتصويت في الانتخابات، وذلك وفقًا لقيمة معامل (كا٢) التي بلغت ١,١٤٢، وهي قيمة غير دالة إحصائيًّا. ويدل ذلك على وعي المبحوثين في الريف المصري بأهمية المشاركة في التصويت في الانتخابات وضرورة ذلك. وأن ذلك يمثل جزءًا أساسيًا من المحافظة على حقوق المواطنة من وجهة نظرهم.

٢- العلاقة بين المستوى التعليمي وأسباب المشاركة في الانتخابات:

الجدول (٧) : العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين وأسباب مشاركتهم في التصويت في الانتخابات

		المستوى_التعليمي				Total	اختبار كا٢	الدلالة
		مؤهل متوسط	فوق متوسط	جامعي	فوق حامعي			
كي_يقوم_واجبي_تجاه_أختار_من_يمثلني	نعم	82 69.5%	30 78.9%	22 56.4%	3 60.0%	137 68.5%	4.785	غير دال
	لا	36 30.5%	8 21.1%	17 43.6%	2 40.0%	63 31.5%		
	Total	118 100.0%	38 100.0%	39 100.0%	5 100.0%	200 100.0%		
حتى_أختار_من_يمثلني	نعم	43 36.4%	19 50.0%	24 61.5%	2 40.0%	88 44.0%	8.193	دال عند ٠,٠٥
	لا	75 63.6%	19 50.0%	15 38.5%	3 60.0%	112 56.0%		
	Total	118 100.0%	38 100.0%	39 100.0%	5 100.0%	200 100.0%		
لكي_لا_تفرض_علي_غرامة_من_الحكومة	نعم	8 6.8%	1 2.6%	0 .0%	0 .0%	9 4.5%	3.809	غير دال
	لا	110 93.2%	37 97.4%	39 100.0%	5 100.0%	191 95.5%		
	Total	118 100.0%	38 100.0%	39 100.0%	5 100.0%	200 100.0%		
لعدم_اهتمام_بالعلوم_السياسية	نعم	4 3.4%	0 .0%	3 7.7%	0 .0%	7 3.5%	3.593	غير دال
	لا	114 96.6%	38 100.0%	36 92.3%	5 100.0%	193 96.5%		
	Total	118 100.0%	38 100.0%	39 100.0%	5 100.0%	200 100.0%		

أشار ٧٨,٩% من الحاصلين على مؤهل فوق متوسط إلى أنهم يشاركون في الانتخابات من أجل الحفاظ على حقوقهم،بينما أشار إلى ذلك ٦٩,٥% من الحاصلين على مؤهل متوسط، وأكد ذلك أيضًا ٦٠% من الحاصلين على مؤهل فوق جامعي، و٥٦,٤% من الحاصلين على مؤهل جامعي.وتبين باستخدام (كا٢) عدم وجود علاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين وحرصهم على حقوقهم؛ إذ بلغت قيمة معامل (كا٢)٤,٧٨٥، وهي غير دالة.

أما المشاركة في الانتخابات من أجل اختيار من يمثل المبحوث ويعبر عن آرائه واتجاهاته، فقد اتضح من الدراسة الميدانية أن ٦١,٥% من الجامعيين ينتخبون من أجل هذا السبب، يليهم ٥٠% من الحاصلين على مؤهل فوق متوسط، ثم نسبة ٤٠% من الحاصلين على مؤهل فوق جامعي، وأخيرًا تأتى فئة الحاصلين على مؤهل متوسط، بنسبة ٣٦,٤%. وتوجد هنا علاقة حقيقية بين المستوى التعليمي للمبحوثين وحرصهم على اختيار من يمثلهم ويعبر عن آرائهم ؛إذ بلغت قيمة معامل (كا٢)٨,١٩٣ وهي دالة إحصائيًا.

٣- الانتماء إلى حزب سياسي:

الجدول (٨): العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين وانتمائهم للأحزاب السياسية

		هل_تنتمى_لأى _حزب_سياسى		Total	اختبار كا٢	الدلالة
		نعم	لا			
المستوى _التعليمي	مؤهل متوسط	5 4.2%	113 95.8%	118 100.0%	12.774	دال عند ٠,٠٥
	فوق متوسط	1 2.6%	37 97.4%	38 100.0%		
	جامعي	3 7.7%	36 92.3%	39 100.0%		
	فوق الجامعي	2 40.0%	3 60.0%	5 100.0%		
Total		11 5.5%	189 94.5%	200 100.0%		

أوضحت بيانات الدراسة الميدانية أن ٤٠% فقط من الحاصلين على مؤهل فوق جامعي ينتمون إلى حزب سياسي، يليهم الحاصلون على مؤهل جامعي بنسبة ٧,٧%، ثم الحاصلون على مؤهل متوسط بنسبة ٤,٢%، وأخيرًا الحاصلون على مؤهل فوق متوسط بنسبة ٢,٦%. ويتضح من ذلك بشكل عام أن نسبة المنتمين إلى حزب سياسي لا تتعدى ٥,٥%، بينما نسبة الذين لا ينتمون إلى أي حزب سياسي تصل إلى ٩٤,٥%. واتضح من استخدام (كا٢) وجود علاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين والانتماء إلى الأحزاب السياسية؛ إذ بلغت قيمة معامل (كا٢) ١٢,٧٧٤، وهي دالة إحصائيًّا.

أسباب عدم الانتماء إلى الأحزاب السياسية:

الجدول (٩) : العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين وأسباب عدم انتمائهم إلى الأحزاب السياسية

		المستوى_التعليمي				Total	اختبار كا٢	الدلالة
		مؤهل متوسط	فوق متوسط	جامعي	فوق حامعي			
عدم_قيام_الأحزاب_بأى_دور_في_القرية	نعم	89 75.4%	25 65.8%	31 79.5%	3 60.0%	148 74.0%	2.575	غير دال
	لا	29 24.6%	13 34.2%	8 20.5%	2 40.0%	52 26.0%		
	Total	118 100%	38 100%	39 100%	5 100%	200 100%		
رغبة_الأحزاب_في_تحقيق_مصلحتها_الشخصية	نعم	97 82.2%	27 71.1%	22 56.4%	3 60.0%	149 74.5%	11.195	دال عند ٠,٠٥
	لا	21 17.8%	11 28.9%	17 43.6%	2 40.0%	51 25.5%		
	Total	118 100%	38 100%	39 100%	5 100%	200 100%		
بسبب_ضعف_الثقافة_السياسية	نعم	12 10.2%	6 15.8%	4 10.3%	0 .0%	22 11.0%	1.614	غير دال
	لا	106 89.8%	32 84.2%	35 89.7%	5 100%	178 89.0%		
	Total	118 100%	38 100%	39 100%	5 100%	200 100%		
ضعف_الإمكانيات_المادية_لأحزاب	نعم	6 5.1%	3 7.9%	1 2.6%	0 .0%	10 5.0%	1.422	غير دال
	لا	112 94.9%	35 92.1%	38 97.4%	5 100.0%	190 95.0%		
	Total	118 100%	38 100%	39 100%	5 100%	200 100%		

أشار ٧٩,٥% من الحاصلين على مؤهل جامعي إلى أنهم لا ينتمون إلى الأحزاب السياسية؛ بسبب عدم قيام تلك الأحزاب بأي دور في القرية. وهذا

ما أشار إليه أيضًا ٧٥,٤% من الحاصلين على مؤهل متوسط.واتضح من استخدام (كا٢) عدم وجود علاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين ورأيهم في عدم قيام الأحزاب بأي دور في القرية؛ إذ بلغت قيمة معامل (كا٢) ٢,٥٧٥ وهي غير دالة. كما يرجع عزوف المتعلمين عن الانتماء إلى الأحزاب السياسية إلى رغبة الأحزاب في تحقيق مصلحتها الشخصية دون الاهتمام بأية مصالح أخرى في القرية، وهذا ما أكده ٨٢,٢% من أصحاب المؤهلات المتوسطة، يليهم ٧١,١% من أصحاب المؤهلات فوق المتوسطة، ثم ٦٠% من أصحاب المؤهلات العليا. واتضح من استخدام (كا٢) وجود علاقة دالة إحصائيًّا بين المستوى التعليمي للمبحوثين ورأيهم في رغبة الأحزاب في تحقيق مصلحتها الذاتية ؛إذ بلغت قيمة معامل (كا٢) ١١,١٩٥. ويؤكد ذلك بوضوح فهم أفراد العينة وإدراكهم لدور الأحزاب في المجتمع، وأهمية هذا الدور في حل مشكلات المجتمع المحلي، وأنه إذا لم يتم فهم هذه المشكلات ومعالجتها، فإن هذه الأحزاب السياسية لن يكون لها قاعدة عريضة على أرض الواقع.

٤- الانتماء إلى الجمعيات أو المنظمات الخيرية في القرية :

الجدول (١٠) : العلاقة بين النوع والانتماء إلى الجمعيات والمنظمات الخيرية

		هل_تنتمى_لأى_جمعية_أو_منظمة_خيرية_في_القرية		Total	اختبار كا٢	الدلالة
		نعم	لا			
النوع	الذكر	5 4.9%	98 95.1%	103 100.0%	0.009	غير دال
	الأنثى	5 5.2%	92 94.8%	97 100.0%		
Total		10 5.0%	190 95.0%	200 100.0%		

أشار ٥% من المبحوثين إلى أنهم ينتمون إلى منظمات وجمعيات خيرية في القرية، منهم ٤,٩% من الذكور، و٥,٢% من الإناث. في حين

أشار ٩٥% من المبحوثين إلى أنهم لا ينتمون إلى أية جمعيات خيرية داخل القرية، وتبين من استخدام (كا٢) عدم وجود علاقة بين النوع والانتماء إلى الجمعيات أو المنظمات الخيرية في القرية؛ إذ بلغت قيمة معامل (كا٢) ٠,٠٠٩،وهي غير دالة. ويرجع عدم انتماء المبحوثين للجمعيات الخيرية لقلتها في القرية (جمعيتان فقط)، وعدم معرفة بعض المبحوثين بهذه الجمعيات ودورها الحقيقي في القرية.

٥- القيام بدور فعال ونشط في القرية :

الجدول (١١): العلاقة بين النوع والقيام بدور نشط في القرية

		هل_تقوم_بأى_دور_نشط _أو_فعال_في_القرية		Total	ختبار كا٢	الدلالة
		نعم	لا			
النوع	الذكر	86 83.5%	17 16.5%	103 100.0%	36.633	عند ٠,٠١
	لأنثى	41 42.3%	56 57.7%	97 100.0%		
Total		127 63.5%	73 36.5%	200 100.0%		

أشارت بيانات الدراسة إلى أن ٨٣,٥% من الذكور يقومون بدور نشط في القرية، في حين أشارت ٤٢,٣% من الإناث إلى أنهن يقمن بهذا الدور. وتبين من استخدام (كا٢) وجود علاقة بين النوع والقيام بدور فعال في القرية؛ إذ بلغت قيمة معامل (كا٢)٣٦,٦٣٣، وهي دالة إحصائيًّا.

أ-التعاون مع الجيران :

الجدول (١٢): العلاقة بين النوع وتعاون المبحوثين مع الجيران

		التعاون_مع_الجيران_عند_حدوث _أى_مشكلة		Total	اختبار كا٢	الدلالة
		نعم	لا			
النوع	الذكر	87 84.5%	16 15.5%	103 100.0%	38.608	دال عند ٠,٠١
	الأنثى	41 42.3%	56 57.7%	97 100.0%		
Total		128	72	200		
		64.0%	36.0%	100.0%		

أشار ٨٤,٥ من الذكور إلى أنهم يتعاونون مع الجيران عند حدوث أية مشكلة أو أزمة داخل القرية، في حين أشار ٤٢,٣% من الإناث إلى تعاونهن مع الجيران في الأزمات والمشكلات. واتضح من استخدام (كا٢) وجود علاقة بين النوع والتعاون مع الجيران؛ إذ بلغت قيمة معامل (كا٢) ٣٨,٦٠٨.

ب- تنظيف القرية :

الجدول (١٣) : العلاقة بين النوع وإسهام المبحوثين في تنظيف القرية

		الإسهام_في_تنظيف_القرية		Total	اختبار كا٢	الدلالة
		نعم	لا			
النوع	الذكر	61 59.2%	42 40.8%	103 100.0%	52.198	دال عند ٠,٠١
	الأنثى	10 10.3%	87 89.7%	97 100.0%		
Total		71	129	200		
		35.5%	64.5%	100.0%		

قال ٥٩,٢% من الذكور: إنهم يسهمون في تنظيف القرية، في حين أشار ١٠,٣% من الإناث إلى أنهن يسهمن في هذا. وتبين من استخدام (كا٢) وجود علاقة بين النوع والإسهام في تنظيف القرية؛ إذ بلغت قيمة معامل (كا٢)٥٢,١٩٨ وهي قيمة دالة إحصائيًا. ويتضح من ذلك أن دور الذكور (الآباء) أكثر وضوحًا وتأثيرًا من دور الإناث (الأمهات) في القرية. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى طبيعة الثقافة الريفية ومنحها الرجل بعض المميزات التي تجعله أقدر على العمل الجماعي والتطوعي، بالإضافة إلى طبيعة الأعباء والمسئوليات التي تتحملها المرأة في المجتمع الريفي، لا سيما إذا كانت ربة منزل وأمًّا في الوقت نفسه.

٦- تمتع الوالدين بحقوق المواطنة :

الجدول (١٤) : العلاقة بين النوع والتمتع بحقوق المواطنة

		هل_تشعر_بأنك_لديك_حقوق_المواطنة_كاملة			Total	اختبار كا٢	الدلالة
		نعم	إلى حد ما	لا			
النوع	الذكر	1 1.0%	73 70.9%	29 28.2%	103 100.0%	0.898	غير دال
	الأنثى	3 3.1%	76 78.4%	18 18.6%	97 100.0%		
Total		4 2.0%	149 74.5%	47 23.5%	200 100.0%		

أشارت بيانات الدراسة الميدانية إلى أن ٧٤,٥% من المبحوثين يتمتعون بحقوق المواطنة إلى حد ما، في حين أفاد ٢٣,٥% من المبحوثين بأنهم ليس لديهم حقوق المواطنة. وأكد ٧٠,٩% من الذكور أنهم يشعرون بحقوق المواطنة إلى حد ما،في حين أشارت ٧٨,٤ من الإناث إلى أنهن يشعرن بحقوق المواطنة إلى حد ما، وأشارت ١٨,٦% منهن إلى أنهن لا

يتمتعن بحقوق المواطنة. وتبين من استخدام (كا٢) عدم وجود علاقة بين النوع والتمتع بحقوق المواطنة؛ إذ بلغت قيمة هذا المعامل ٠,٠٨٩٨، وهي قيمة غير دالة.

٧- أسباب عدم الشعور بالمواطنة :

الجدول (١٥): العلاقة بين النوع وأسباب عدم الشعور بالمواطنة

		النوع		Total	اختبار كا٢	الدلالة
		الذكر	الأنثى			
لأنى_لا_احصل_على_الخدمات_الكافية_فى_القرية	نعم	103 100.0%	91 93.8%	194 97.0%	6.568	دال عند ٠,٠١
	لا	0 .0%	6 6.2%	6 3.0%		
	Total	103 100.0%	97 100.0%	200 100.0%		
لوجود_كثير_من_المشكلات_في_القرية	نعم	100 97.1%	3 2.9%	103 100.0%	2.735	غير دال
	لا	89 91.8%	8 8.2%	97 100.0%		
	Total	189 94.5%	11 5.5%	200 100.0%		
لصعوبة_الوصول_إلى_المسؤلين	نعم	77 74.8%	58 59.8%	135 67.5%	5.099	دال عند ٠,٠٥
	لا	26 25.2%	39 40.2%	65 32.5%		
	Total	103 100.0%	97 100.0%	200 100.0%		
لكثرة_الأعباء_على_الحكومة	نعم	24 23.3%	4 4.1%	28 14.0%	15.259	دال عند ٠,٠١
	لا	79 76.7%	93 95.9%	172 86.0%		
	Total	103 100.0%	97 100.0%	200 100.0%		

أرجع المبحوثون الذكور عدم التمتع بحقوق المواطنة إلى عدم الحصول على الخدمات الكافية في القرية، وأكدت ذلك أيضًا ٩٣,٨% من الإناث. واتضح من استخدام (كا٢) وجود علاقة بين النوع وعدم كفاية الخدمات في القرية ؛إذ بلغت قيمة معامل (كا٢) ٦,٥٦٨، وهي قيمة دالة إحصائيًا. يلي ذلك تأكيد ٩٧,١% من الذكور وجود كثير من المشكلات داخل القرية. وهذا ما أكدته أيضًا ٩١,٨% من الإناث. وتبين من استخدام (كا٢) عدم وجود علاقة حقيقية بين الذكور والإناث والشعوربوجود كثير من المشكلات في القرية ؛ إذ بلغت قيمة معامل ٢,٧٣٥ وهي قيمة غير دالة؛ فقد أكد المبحوثون وجود كثير من المشكلات في القرية، منها مشكلات الصرف الصحي، وقلة المدارس، وعدم وجود قسم شرطة، وضعف الخدمات التي تقدمها الوحدات الصحية، وعدم وجود أندية رياضية للشباب والأطفال.

الاستنتاجات ومناقشتها :

تشير النتائج السابقة إلى أن معظم المبحوثين يشاركون في التصويت في الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية من أجل الحفاظ على حقوقهم، واختيار من يمثلهم ويعبر عن أهدافهم. كما تبين وجود علاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين واختيار من يمثلهم في المجالس النيابية. وتتفق هذه النتيجة مع إحدى النتائج التي توصل إليها أحمد زايد، عندما أشار إلى أن دوافع المشاركة في الانتخابات تنم عن وعي المبحوثين بأهداف المشاركة السياسية المتمثلة في ضرورة استخدام الحق الانتخابي واختيار الحكومة (زايد، ١٩٩٠: ٩٨). كما أكد أغلب المبحوثين أنهم لا ينتمون إلى أية أحزاب سياسية؛ لأن تلك الأحزاب لا تقوم بأي دور في القرية، ولا تبحث إلا عن مصلحتها. واتضح أيضًا وجود علاقة حقيقية بين المستوى التعليمي للمبحوثين وتأكيدهم رغبة الأحزاب السياسية في تحقيق مصلحتها. وتتفق هذه النتيجة مع إحدى نتائج دراسة سلوى العامري، التي أشارت فيها إلى أن من مبررات عدم فاعلية الأحزاب، أنها لا

تهتم إلا بمكاسب أعضائها، وتحقيق منافع شخصية، كما أن الوعود التي يقطعها المرشحون على أنفسهم للجماهير، لا يفكرون في الوفاء بها بعد نجاحهم؛ لأن كل ما يهمهم هو تحقيق مصالحهم الخاصة وحسب (العامري، ١٩٩٣: ٨٠). كما أكد ٩٥% من المبحوثين أنهم لا ينتمون إلى أية جمعيات أو منظمات خيرية لقلة هذه الجمعيات في القرية؛ وتقصيرها في توعية المواطنين بأهمية الاشتراك في نشاطها. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج المؤشر العربي، التي تشير إلى أن ٩٦% من المواطنين لا ينتسبون إلى هيئات أو جمعيات أهلية أو تطوعية (المؤشر العربي، ٢٠١٣ : ١٣٩). كما أشار معظم المبحوثين إلى أنهم يقومون بدور نشط وفعال في القرية، يتمثل في معاونة الجيران عند حدوث أية مشكلة أو أزمة. وأكد ٧٤,٥% من المبحوثين أنهم يتمتعون بحقوق المواطنة إلى حد ما؛ لأنهم قد يعبرون عن رأيهم بصراحة ووضوح، لكن لا يستمع أحد إلى آرائهم. كما أنهم يعانون نقصًا شديدًا في المرافق والخدمات الموجودة في القرية، ووجود كثير من المشكلات، مثل: مشكلات الصرف الصحي، وضعف الخدمات الصحية، وعدم وجود أندية رياضية وثقافية، وغيرها من المشكلات. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة سارة البلتاجي التي أكدت تدني مستوى الرعاية الصحية، وسوء الخدمات المقدمة إلى المواطنين، وعدم رضاهم عنها، خصوصًا في المناطق الريفية (البلتاجي،٢٠١٦ : ٢٢٧).

سادسًا–إسهامات الوالدين في تعزيز المواطنة النشطة والحد من انتهاكات حقوق الطفل في الأسرة الريفية :

١– أن يوفر الوالدان الرعاية المادية لأطفالهم :

الجدول (١٦): العلاقة بين المهنة ومدى توفير المبحوثين الرعاية المادية لأطفالهم

		هل_توفر_لأبنائك_الرعاية_المادية_المناسبة		Total	اختبار كا٢	الدلالة
		نعم	لا أو إلى حد ما			
المهنة	المهن الفنية والعلمية	28 80.0%	7 20.0%	35 100.0%	45.252	دال عند ٠,٠١
	المدراء و الإداريون	24 53.3%	21 46.7%	45 100.0%		
	أعمال حرة	17 37.0%	29 63.0%	46 100.0%		
	أعمال كتابية	2 11.1%	16 88.9%	18 100.0%		
	وظائف عسكرية	2 66.7%	1 33.3%	3 100.0%		
	ربة منزل	9 17.0%	44 83.0%	53 100.0%		
Total		82 41.0%	118 59.0%	200 100.0%		

أشار ٨٠% من أصحاب المهن الفنية والعلمية إلى أنهم يوفرون الرعاية المادية المناسبة لأطفالهم، يليهم من يعملون بالوظائف العسكرية،بنسبة ٦٦,٧%، ثم المدراء والإداريون، بنسبة ٥٣,٣%، يليهم أصحاب الأعمال

الحرة، بنسبة ٣٧%، ثم ربات البيوت، بنسبة ١٧%، وأخيرًا جاء أصحاب الأعمال الكتابية، بنسبة ١١,٢% هذا، وأشار٨٨,٨% من أصحاب الأعمال الكتابية إلى أنهم لا يستطيعون توفير الرعاية المادية لأطفالهم، تليهم ربات البيوت، بنسبة ٨٣%، ثم أصحاب الأعمال الحرة بنسبة ٦٣%، يليهم المدراء والإداريون بنسبة ٤٦,٧%، ثم أصحاب الوظائف العسكرية،بنسبة ٣٣,٣%، وأخيرًا جاء أصحاب المهن الفنية والعلمية، بنسبة ٢٠%. وتبين من استخدام (كا٢) وجود علاقة قوية بين مهنة المبحوثين وتوفير الرعاية المادية لأطفالهم ؛إذ بلغت قيمة (كا٢) ٤٥,٢٥٢ عند مستوى دلالة٠,٠١، وهي قيمة دالة إحصائيًّا.

ويدل ذلك على أنه كلما ارتفع المستوى المهني للآباء، ارتفع مستوى الدخل، ومن ثم يستطيع الآباء توفير الرعاية المادية الملائمة لأطفالهم.

٢- العلاقة بين المستوى التعليمي للوالدين وتوفير الرعاية التعليمية للأبناء:

الجدول (١٧) : العلاقة بين المستوى التعليمي والرعاية التعليمية للأبناء

		المستوى_التعليمي				Total	اختبار كا٢	الدلالة
		مؤهل متوسط	فوق متوسط	جامعي	فوق حامعي			
عن_طريق _التحاقهم _بالمدارس	نعم	118 100% 0 0.0%	38 100% 0 0.0%	39 100% 0 0.0%	5 100% 0 0.0%	200 100% 0 0.0%	-	-
	Total	118 100%	38 100%	39 100%	5 100%	200 100%		
عن_طريق _توفير_الدروس _الخصوصية _لهم	نعم	101 85.6% 17 14.4%	36 94.7% 2 5.3%	37 94.9% 2 5.1%	3 60.0% 2 40.0%	177 88.5% 23 11.5%	7.978	دال عند ٠,٠٥
	Total	118 100%	38 100%	39 100%	5 100%	200 100%		
عن_طريق _المذاكرة _معهم	نعم	61 51.7% 57 48.3%	14 36.8% 24 63.2%	22 56.4% 17 43.6%	5 100.0% 0 .0%	102 51.0% 98 49.0%	8.332	دال عند ٠,٠٥
	Total	118 100%	38 100%	39 100%	5 100%	200 100%		
عن_طريق _متابعتهم_في _المدرسة _ والدروس	نعم	42 35.6% 76 64.4%	7 18.4% 31 81.6%	13 33.3% 26 66.7%	2 40.0% 3 60.0%	64 32.0% 136 68.0%	4.099	غير دال
	Total	118 100%	38 100%	39 100%	5 100%	200 100%		

أكد المبحوثون أنهم يلحقون أطفالهم بالمدارس، وأشار ٨٨,٥% منهم إلى أنهم يوفرون الدروس الخصوصية لهم. وكان أصحاب المؤهلات الجامعية (٩٤,٩%) والمؤهلات فوق المتوسطة (٩٤,٧%) هما أكثر الفئات حرصًا على توفير الدروس الخصوصية لأطفالهم، بينما قلت هذه النسبة عند أصحاب المؤهلات المتوسطة، فوصلت إلى ٨٥,٦%، وأخيرًا أصحاب المؤهلات فوق الجامعية بنسبة ٦٠%. وتبين من استخدام (كا٢) وجود علاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين وتوفيرهم الدروس الخصوصية لأطفالهم؛ إذ بلغت قيمة معامل (كا٢) ٧,٩٧٨، وهي قيمة دالة إحصائيًّا. كما أشار ٥١% من المبحوثين إلى أنهم يذاكرون مع أطفالهم، وكان معظمهم من الجامعيين، بنسبة ٥٦,٤%، يليهم أصحاب المؤهلات المتوسطة، بنسبة ٥١,٧% ثم أصحاب المؤهلات فوق المتوسطة، بنسبة ٣٦,٨%. واتضح من استخدام معامل (كا٢) وجود علاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين ومذاكرتهم لأطفالهم ؛إذ بلغت قيمة معامل (كا٢) ٨,٣٣٢، وهي قيمة دالة إحصائيًّا.

٣- توفير الوالدين الرعاية الصحية للأبناء:

الجدول (١٨) : العلاقة بين المهنة وتوفير المبحوثين الرعاية الصحية لأطفالهم

		المهنة						Total	اختبار كا٢	الدلالة
		المهن الفنية والعلمية	المدراء والإداريون	أعمال حرة	أعمال كتابية	وظائف عسكرية	ربة منزل			
عن_طريق _الذهاب_إلى _الوحدة _ الصحية	نعم	9	15	16	11	2	29	82	13.158	دال عند ٠,٠٥
		25.7%	33.3%	34.8%	61.1%	66.7%	54.7%	41.0%		
	لا	26	30	30	7	1	24	118		
		74.3%	66.7%	65.2%	38.9%	33.3%	45.3%	59.0%		
	Total	35	45	46	18	3	53	200		
		100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%		
عن_طريق _أخذ_دواء _من _الصيدلية	نعم	13	12	24	10	2	26	87	9.557	غير دال
		37.1%	26.7%	52.2%	55.6%	66.7%	49.1%	43.5%		
	لا	22	33	22	8	1	27	113		
		62.9%	73.3%	47.8%	44.4%	33.3%	50.9%	56.5%		
	Total	35	45	46	18	3	53	200		
		100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%		
عن_طريق _توفير_الغذاء _الجيد	نعم	31	39	35	10	3	38	156	11.704	دال عند ٠,٠٥
		88.6%	86.7%	76.1%	55.6%	100.0%	71.7%	78.0%		
	لا	4	6	11	8	0	15	44		
		11.4%	13.3%	23.9%	44.4%	.0%	28.3%	22.0%		
	Total	35	45	46	18	3	53	200		
		100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%		
الذهاب _لطبيب_في _عيادته _ الخاصة	نعم	33	30	28	5	1	19	116	38.634	دال عند ١٠,٠
		94.3%	66.7%	60.9%	27.8%	33.3%	35.8%	58.0%		
	لا	2	15	18	13	2	34	84		
		5.7%	33.3%	39.1%	72.2%	66.7%	64.2%	42.0%		
	Total	35	45	46	18	3	53	200		
		100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%		

أكد المبحوثون أنهم يوفرون الرعاية الصحية لأطفالهم بوسائل عدة، أهمها توفير الغذاء الجيد، بنسبة ٧٨%، وكان معظمهم من أصحاب المهن الفنية والعلمية، بنسبة ٨٨,٦%، يليهم المدراء والإداريون، بنسبة ٨٦,٧%، ثم أصحاب الأعمال الحرة،بنسبة ٧٦,١%، وأخيرًا أصحاب الأعمال الكتابية، بنسبة ٥٥,٦%. وتبين باستخدام (كا٢) وجود علاقة بين مهن المبحوثين وتوفير الغذاء الجيد لأطفالهم ؛إذ بلغت قيمة (كا٢) ١١,٧٠٤ وهي قيمة دالة. كما أشار ٥٨% من المبحوثين إلى أنهم يذهبون بأطفالهم إلى طبيب خاص في عيادته الخاصة، وكان معظمهم من أصحاب المهن الفنية والعلمية،بنسبة ٩٤,٣% يليهم المدراء والإداريون، بنسبة ٦٦,٧% ثم أصحاب الأعمال الحرة، بنسبة ٦٠,٩%، ثم ربات البيوت، بنسبة ٣٥,٨%، وأخيرًا أصحاب الأعمال الكتابية، بنسبة ٢٧,٨%. وتبين من استخدام معامل (كا٢) وجود علاقة قوية بين مهن المبحوثين وذهابهم بأطفالهم إلى الطبيب في عيادته الخاصة؛ إذ بلغت قيمة معامل (كا٢) ٣٨,٦٣٤، وهي قيمة دالة إحصائيًّا عند مستوى دلالة ٠,٠١.

٤- المناقشة مع الأطفال في حالة الخطأ أو التقصير:

الجدول (١٩): المناقشة مع الأطفال في حالة الخطأ أو التقصير

	التكرار	%
نعم	٢٠٠	١٠٠

أشار المبحوثون إلى أنهم يتناقشون مع أطفالهم في حالة خطئهم أو تقصيرهم في واجباتهم الدراسية والاجتماعية، ويحاولون معرفة أسباب هذا الخطأ أو التقصير، والحديث معهم، وإقناعهم بأنهم أخطأوا وقد أشارت بعض الأمهات أنه في بعض الأحيان إذا لم يستجِب الطفل للحديث أو الإقناع، فإنهن يقمن بعقابه بطرق مختلفة منها الحرمان من المصروف أو عدم الخروج أو

عدم اللعب أو أخذ التليفون (الموبايل) منه. كما أشارت بعض الأمهات أيضًا أنهن قد يضربن الطفل في بعض الأحيان إذا لم ينصت للحديث، ويطيع الأم. وكانت معظم هذه الأمهات في سن صغيرة (أقل من ٣٠سنة)، ولديهن أطفال صغار في المرحلة الابتدائية.

٥- حماية الوالدين لأطفالهم من كل صور الإساءة والإهمال :

الجدول (٢٠) حماية الوالدين لأطفالهم من كل صور الإساءة والإهمال

	التكرار	%
نعم	٢٠٠	١٠٠

أشار المبحوثون إلى أنهم يحاولون دائمًا الحفاظ على حقوق أطفالهم وحمايتهم من أي شخص يحاول الاعتداء عليهم، ويوجهون له اللوم والعتاب.

٦- العلاقة بين المستوى التعليمي ولجوء الوالدين إلى الجهات الحكومية وغير الحكومية عند تعرض أطفالهم لأي خطر خارجي :

الجدول (٢١) : العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين ولجوئهم إلى الجهات الحكومية وغير الحكومية عند تعرض أطفالهم للخطر

		هل_تلجأ_لأى_جهة_حكومية_عندما_يعتدى_على_أطفالك		Total	اختبار كا٢	الدلالة
		نعم	لا			
المستوى_التعليمي	مؤهل متوسط	3 2.5%	115 97.5%	118 100.0%	9.475	دال عند ٠,٠٥
	فوق متوسط	6 15.8%	32 84.2%	38 100.0%		
	جامعي	3 7.7%	36 92.3%	39 100.0%		
	فوق جامعي	0 .0%	5 100.0%	5 100.0%		
Total		12	188	200		
		6.0%	94.0%	100.0%		

أشار ٩٤%من الوالدين إلى أنهم لا يلجأون لأية جهة حكومية أو غير حكومية عندما يعتدى على أطفالهم ؛والسبب الأساسي في ذلك أن هذه الاعتداءات والمشكلات بسيطة لا تستدعي اللجوء إلى أية جهات حكومية أو غير حكومية، وأنه يمكن حلها بصورة ودية وبطرق سلمية بسيطة. في حين أكد ٦% من المبحوثين أنهم يلجأون في بعض الأحيان إلى بعض الجهات الحكومية عندما يعتدى على أطفالهم. أشار إلى ذلك ١٥,٨% من الحاصلين على مؤهل فوق متوسط، ثم ٧,٧% من الحاصلين على مؤهل جامعي، وأخيرًا ٢,٥% من الحاصلين على مؤهل متوسط. واتضح من استخدام (كا٢) وجود علاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين ولجوئهم إلى الجهات الحكومية وغير الحكومية عند تعرض أطفالهم لأي خطر ؛ إذ بلغت قيمة معامل (كا٢) ٩,٤٧٥ وهي قيمة دالة إحصائيًا.

الاستنتاجات ومناقشتها :

أكد معظم المبحوثين أنهم لا يستطيعون توفير الرعاية المادية المناسبة لأطفالهم؛ بسبب صعوبة الظروف الاقتصادية،وارتفاع مستوى المعيشة، وقلة فرص العمل في القرية. وتتفق هذه النتيجة مع ذهبت إليه إيمان مرعي، من أن التحولات الاقتصادية دفعت الدولة إلى تبني سياسات التكيف الهيكلي وبرامج الإصلاح الاقتصادي منذ بداية تسعينيات القرن العشرين، فأثرت بصورة مباشرة في المجتمع؛ إذ انخفضت مستويات الدخول، وتردت الأوضاع المعيشية للأسرة، مقابل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، واتساع الفجوة بين طبقات المجتمع، مما دفع كثير من الآباء إلى القيام بأعمال إضافية أو الانخراط في القطاع غير الرسمي (مرعي،٢٠٢١). كما تبين وجود علاقة قوية بين مهن المبحوثين ورعايتهم المادية لأطفالهم؛ فكلما ارتفعت مهنة الآباء ازدادت قدرتهم على توفير متطلبات الحياة لأبنائهم. وأشار المبحوثون إلى أنهم يوفرون الرعاية التعليمية لأطفالهم عن طريق إلحاقهم بالمدارس وتوفير الدروس الخصوصية (مجموعات التقوية) لهم، والمذاكرة معهم في كثير من الأحيان، وهذا ما أكدته كثير من الأمهات. وتبين أيضًا وجود علاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين

ومساعدتهم لأطفالهم في المذاكرة، وتوفير الدروس الخصوصية لهم. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج كثير من الدراسات التي حاولت الكشف عن العلاقة بين المستوى التعليمي للأسرة والتحصيل الجيد للتلميذ، ومن هذه الدراسات، الدراسة الاستكشافية التي قام بها جيراد وكلارك (Jirard et Clarc) وشملت ٢١٠٠ تلميذ فرنسي، وتوصل الباحثان إلى وجود علاقة قوية بين التحصيل الدراسي للأبناء والمستوى التعليمي للآباء؛ فالعائلة ذات المستوى التعليمي المقبول تسهم في مساعدة طفلها على التكيف الجيد داخل المحيط المدرسي من خلال متابعته في حل واجباته المدرسية وتتبع مساره الدراسي (زقاوة،٤٨:٢٠١٤). كما أشار المبحوثون إلى أنهم يوفرون الرعاية الصحية لأطفالهم من خلال توفير الغذاء الجيد، والذهاب إلى طبيب خاص في عيادته الخاصة. كما أشار المبحوثون إلى أنهم لا يلجأون لأية جهة حكومية أو غير حكومية عندما يعتدى على أطفالهم؛ لأن معظم الاعتداءات أو المشكلات تكون بسيطة وسهلة ولا تحتاج إلى اللجوء إلى مثل هذه المنظمات إلا في حالات نادرة، فما زالت العلاقات طيبة بين سكان الريف إلى حد كبير. واتضح وجود علاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين ولجوئهم إلى المنظمات الحكومية أو غير الحكومية عند الإساءة لأطفالهم.

الخاتمة : النتائج العامة وتفسيرها

١-النتائج العامة وأهداف الدراسة:

١- قيم المواطنة النشطة وجهود الوالدين في دعم حقوق الطفل:

١- أشار المبحوثون كلهم إلى معرفتهم حقوق الطفل في القانون المصري، وكانت أكثر الحقوق التي يعرفها الوالدان حق الطفل في أن يكون له اسم وجنسية، وحقه في الرعاية الصحية والتعليمية والغذائية، وحقه في التعبير عن رأيه بحرية واحترام. ويدل ذلك على مدى وعي الأسرة الريفية بحقوق أطفالها، ومحاولتها الحفاظ على هذه الحقوق.

٢- توصلت الدراسة إلى عدم وجود تمييز بين المرأة والرجل أو الفتى والفتاة في مجالات العمل أو الدراسة، وأن هناك مساواة إلى حد ما بين المرأة والرجل.

وإن كان بعض المبحوثين قد أشاروا إلى أنه يوجد بعض التمييزبين المرأة والرجل في بعض الأحيان بسبب الموروث الثقافي الشائع في المجتمع المصري لا سيما في الريف.

٣- أشارت غالبية عينة البحث إلى عدم وجود تمييز بين الأطفال في القرية بسبب النوع أو الديانة أوالمستوى التعليمي أو الاقتصادي. كما أشارت فئة قليلة من المبحوثين إلى أن بعض الأسر قد تميز بين الأطفال بسبب المستوى الاقتصادي المرتفع للأسرة في بعض الأحيان.

٤- يعبر المبحوثون عن رأيهم بوضوح في معظم القضايا والمشكلات الاجتماعية والسياسية في القرية. ويحاولون لفت انتباه المسئولين إلى هذه المشكلات دون جدوى في كثير من الأحيان.

ب- ممارسات المواطنة النشطة بين الوالدين والتزامهم بالحفاظ على حقوق الطفل :

١- أشار معظم المبحوثين إلى أنهم يشاركون في التصويت في الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية من أجل الحفاظ على حقوقهم واختيار من يمثلهم. ويدل ذلك على وعيهم وإدراكهم لأهمية المشاركة السياسية في المجتمع، وعلى ممارستهم لحقوق المواطنة النشطة في مجتمعهم.

٢- أكد أغلب المبحوثين عدم انتمائهم لأي حزب سياسي لأن معظم الأحزاب السياسية تبحث عن تحقيق مصالحها الخاصة فحسب، ولا تبالي بمصلحة الجماهير واحتياجاتهم. ويدل ذلك على وعي المبحوثين بدور الأحزاب السياسية في المجتمع، وضرورة خدمة الجماهير والاهتمام بمطالبهم.

٣- لا ينتمي معظم المبحوثين لأي جمعيات أو منظمات خيرية أو طوعية لندرة وجودها في القرية، وتقصيرها في توعية المواطنين بأهمية المشاركة في أنشطتها داخل القرية. ولذلك يجب أن تقوم هذه الجمعيات بنشاط واضح وملموس كي تجذب الريفيين للانضمام إلى عضويتها.

٤- يقوم معظم المبحوثين لا سيما الذكور بدور نشط وفعال في القرية يتمثل في التعاون مع الجيران عند حدوث أي مشكلة أو أزمة في القرية.

ويساعدون أيضًا في تنظيف القرية في بعض الأحيان، وفي ترميم المساجد والمدارس.

٥- أشار معظم المبحوثين إلى أنهم يتمتعون بحقوق المواطنة إلى حد ما، كما أنهم يعانون من كثير من المشكلات والعقبات التي تحول دون تمتعهم الكامل بحقوق المواطنة مثل قصور الخدمات التعليمية والصحية والأمنية والثقافية.

ج- إسهامات الوالدين في تعزيز المواطنة النشطة والحد من انتهاكات حقوق الطفل:

١- لا يستطيع معظم المبحوثين توفير الرعاية المادية الملائمة لأطفالهم بسبب صعوبة الظروف الاقتصادية، وقلة فرص العمل، وغلاء المعيشة، وزيادة متطلبات الحياة.

٢- يتناقش الوالدان مع أطفالهم عندما يخطئون أو يقصرون في واجباتهم الدراسية أو الاجتماعية، ويحاولون معالجة هذا الخطأ عن طريق الحديث معهم وتوعيتهم. وقد تلجأ بعض الأمهات إلى بعض أساليب العقاب والعنف إذا لم ينفذ الأطفال نصائحهن.

٣- أشار الوالدان إلى أنهم يحاولون دائمًا الحفاظ على حقوق أطفالهم وحمايتهم من أي إساءة أو اعتداء يتعرضون له بكل السبل. ويدل ذلك على وعي الأسرة الريفية بحقوق أطفالها وقدرتها على حمايتهم والحد من انتهاكات حقوقهم.

٤- لا يلجأ الوالدان لأي جهة حكومية أو غير حكومية عندما يتعرض أطفالهم لأي خطر خارجي؛ لأن معظم الاعتداءات بسيطة وعادية، ويعالجها الوالدان بطرق سلمية. وقد يلجأ بعض المبحوثين إلى عمدة القرية أو إلى قسم الشرطة إذا حدث اعتداء كبير على أطفالهم.

٢- الدلالات النظرية لنتائج الدراسة :

اتفقت نتائج الدراسة مع رؤية جيدنز في تشكيل البنية، أي طبيعة العلاقة الجدلية بين الفعل والبنية. فحقوق الطفل هي حقوق والتزامات تقترب

من مفهوم البنية أو النسق. والمواطنة النشطة للآباء هي عمليات وأفعال وممارسات يقوم بها الآباء من أجل الحفاظ على حقوق أطفالهم – البنية الاجتماعية.

كما اتفقت نتائج الدراسة مع المؤشرات التي استخدمها المسح الاجتماعي الأوروبي عام٢٠٠٢. فالآباء الذين يقومون بالتصويت في الانتخابات البرلمانية والاستفتاءات السياسية، يحافظون على حقوق أطفالهم، ويرفضون التمييز بين الرجل والمرأة في مجال العمل، وبين الفتى والفتاة في مجال الدراسة، ويعبرون عن رأيهم في كل القضايا المرتبطة بمجتمعهم المحلي. كما يقومون بدور نشط وفعال في مجتمعهم، ومن ثم يتمتعون بالمواطنة النشطة في المجتمع، ويستطيعون الدفاع عن حقوق أطفالهم والحفاظ عليها، والحد من أي انتهاك يتعرضون له.

٣–الدلالات العملية والتطبيقية لنتائج الدراسة (التوصيات) :

توصلت الدراسة إلى نتيجة مهمة مؤداها : أن الأسرة الريفية تعي جيدًا حقوق أطفالها وتدركها تمامًا. لكن توجد بعض العقبات والمشكلات التي تعترض طريق الحفاظ على هذه الحقوق، ومن ثم توجد بعض التوصيات التي قد تساعد الأسرة في القيام بدورها على نحو ملائم.

أ– الحكومة وأجهزتها.

يجب نشر ثقافة المواطنة وحقوق الإنسان لا سيما الطفل في المجتمع الريفي، بواسطة المدارس والجامعات، ووسائل الإعلام المختلفة، والعمل على تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في المجالات كلها، وعدم التمييز بينهما عن طريق تغيير بعض معتقدات الثقافة التقليدية التي قد تميز بينهما.وغرس قيم المواطنة النشطة عند المواطنين جميعًا، لا سيما الريفيين من خلال المؤسسات الحكومية المتنوعة والوزارات المختلفة، مثل: وزارة التعليم، ووزارة الثقافة. وكذلك إتاحة الفرصة للمواطنين للتعبير الكامل عن آرائهم في القضايا المرتبطة بمجتمعهم المحلي، والحرص على تفعيل دورهم في علاج مشكلات المجتمع وأزماته. وأن تهتم الدولة بتقديم الخدمات العامة لسكان الريف بصورة جيدة

وملائمة لمتطلبات العصر، وظروف التغير التي طرأت على المجتمع.والتوسع في إنشاء بعض المؤسسات الحكومية التي تمس واقع الريف بشكل خاص، مثل: المؤسسات التعليمية والصحية والثقافية والأمنية.

ب – القطاع الخاص :

ضرورة اهتمام القطاع الخاص بتنمية القرية المصرية، والقيام بمشروعات إنتاجية تخدم القري، وتعمل على تشغيل شبابها والإفادة من طاقاتهم وقدراتهم، والعمل على حل بعض المشكلات التي تواجهها الأسر الريفية، مثل: قلة فرص العمل، وانخفاض مستوى المعيشة، وسوء الخدمات. ولذلك على الوزارات المعنية توفير المناخ الملائم لمساعدة القطاع الخاص في القيام بهذه المشروعات، وتذليل العقبات والصعوبات كافة التي تواجهه من أجل القيام بهذه المشروعات.

ج– المجتمع المدني :

يجب تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في القرية المصرية، وتوعية الأهالي بأهمية الانضمام لها، ومساعدة الدولة في تنمية القرية وحل مشكلاتها. وكذلك تفعيل دور هذه المنظمات في تحقيق التماسك الاجتماعي بين فئات المجتمع المختلفة دون الاقتصار على المساعدات المادية. وتفعيل دور الأحزاب السياسية في المجتمع القروي والعمل على خدمة المواطنين، وتوعيتهم سياسيًا واجتماعيًّا، والاهتمام بمصالحهم الفعلية والتعبير الحقيقي عن مشكلاتهم ونقل آرائهم للحكومة والمشاركة في مشروعات حقيقية لتنمية القرية.

وتطرح الدراسة بعض القضايا الجديرة بالبحث في المستقبل على النحو الآتي:

١– المسئولية الاجتماعية للمجتمع المدني وحقوق الطفل في المجتمع المصري.

٢– المجال العام الافتراضي والمواطنة النشطة في الريف.

٣– المدرسة وتدعيم حقوق الطفل في القرية.

الهوامش والمراجع

الهوامش:

*الوحدة المحلية لقرية عزب دفشو.

المراجع :

الكتب العربية :

ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل. (٢٠٠٣). لسان العرب. بيروت: دار الكتب العلمية.

البلتاجي، سارة (٢٠١٦). الأمن الاجتماعي–الاقتصادي والمواطنة الناشطة في المجتمع المصري. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

جلبي، علي عبد الرازق، أحمد، هاني خميس. (٢٠١١).العولمة والحياة اليومية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

جيدنز، أنتوني. (٢٠٠٠). قواعد جديدة للمنهج في علم الاجتماع" نقد إيجابي للاتجاهات التفسيرية في علم الاجتماع". ترجمة محمد محيي الدين. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

خليل، غسان. (٢٠٠٣). حقوق الطفل: التطور التاريخي منذ بدايات القرن العشرين. بيروت: شمالي للطباعة.

زايد، أحمد (١٩٩٠). المصري المعاصر: مقاربة نظرية وإمبيريقية لبعض أبعاد الشخصية القومية المصرية. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

طلب، رويدا أحمد (٢٠١٧). خطاب المواطنة في الصحافة المصرية الإلكترونية. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

العبادي، محمد حميد الرصيفان. (٢٠١٣). حقوق الطفل في التشريعات الوضعية والمواثيق الدولية: دراسة مقارنة. الأردن: دار وائل للنشر.

عبد الجواد، مصطفى خلف. (٢٠٠٢). قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.

جيدنز، أنتوني. (٢٠٠٥). علم الاجتماع مع مُدخلات عربية. ترجمة فايز الصياغ. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

كريب، إيان. (١٩٩٩). النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس. ترجمة محمد حسين غلوم. الكويت: عالم المعرفة. (٢٤٤).

مباركية، منير. (٢٠١٣). مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية وحالة المواطنة في الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

مجمع اللغة العربية. (٢٠١١). المعجم الوسيط. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.

مناع، هيثم. (٢٠٠٦). حقوق الطفل: الوثائق الإقليمية والدولية الأساسية. الجمهورية العربية السورية: مركز الراية للتنمية الفكرية.

الدوريات والمؤتمرات :

جلبي، علي عبد الرازق (٢٠١٣). الاندماج الاجتماعي والمواطنة النشطة: مصر بعد ثورة ٢٥ يناير نموذجًا، المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والإنسانية٣٠-٣١مارس، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،١-٤٢.

حسين، حوته حسين سعد (٢٠٢٠). دور المتعلمين في القرية المصرية: بحث ميداني في إحدى قرى محافظة بني سويف. المجلة العربية لعلم الاجتماع.(٢٦)٣١٠-١٨٩.

رضوان،إسلام محمد السباعي. (٢٠١٨)، واقع تضمين مبادىء حقوق الطفل في أدب الأطفال:مجالات الأطفال نموذجًا. المجلة العلمية لكلية رياض الأطفال. جامعة بورسعيد، (١٢). ٥١٠-٣٨١.

الرفاعي، غالية بنت حامد بن شديد(٢٠١٥).دور معلمات رياض الأطفال الحكومية في تنمية قيم المواطنة لدى الأطفال: تصور مقترح. مجلة كلية التربية. جامعة الأزهر، (٤٦٤).

زايد، أحمد(٢٠١٠).المواطنة والمسئولية الاجتماعية: مدخل نظري، في: نجوى حسين خليل (الرئيس)، المؤتمر السنوي الحادي عشر: المسئولية الاجتماعية والمواطنة١٦-١٩ مايو، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٧-٤٤.

زقاوة، أحمد(٢٠١٤). محددات النجاح الدراسي: مقاربة سوسيو- سيكولوجية، دراسات نفسية وتربوية، الجزائر: المركز الجامعي الحر(١٢). ٦٢-٤٣.

العامري، سلوى (١٩٩٣). استطلاع رأي المواطن في الأحزاب والممارسة الحزبية، التقرير الثاني: استطلاع رأي عينة من الجمهور العام. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

عبد الله، خالد عبد الفتاح (٢٠١٧). الحماية الاجتماعية للأطفال في المناطق الحضرية الفقيرة. مجلة الطفولة والتنمية، ٧ (٢٨). ٦٦-١٧.

العطار، محمد محمود (٢٠٢١). الطفل بين الحقوق والإساءة في مرحلة الطفولة: عمالة الأطفال نموذجًا. المجلة العربية للإعلام وثقافة الطفل، ٤ (٤)، ١-٥٤.

غالب، هالة. (٢٠١٠). الحماية الجنائية للطفل من منظور المواطنة. المؤتمر السنوي الحادي عشر: المسئولية الاجتماعية والمواطنة ١٦-١٩ مايو، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٧٥٧-٧٧٩.

المجلس القومي للطفولة والأمومة واليونيسيف. (٢٠١٥). العنف ضد الأطفال في مصر: استطلاع كمي ودراسة كيفية في القاهرة والاسكندرية وأسيوط.القاهرة.

مرعي، إيمان (٢٠٢١). التغيرات الاجتماعية والثقافية في المجتمع المصري. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

المؤشر العربي (٢٠١٣). القاهرة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

وزارة القوى العاملة. (٢٠١٨). الخطة الوطنية لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال في مصر ودعم الأسرة (٢٠١٨-٢٠٢٥). القاهرة.

المواقع الإلكترونية :

جامعة منيسوتا.(د.ت.).إعلان حقوق الطفل.http://hrlibrary.umm.edu

خضر، السعيد عاطف أحمد. (٢٠١٦). دور منظمة الأمم المتحدة "اليونيسيف" في حماية حقوق الطفل. https://democraticac.de/?p=38314.

المجلس القومي للطفولة والأمومة. (د.ت). دراسات في حقوق الإنسان. https://hrightsstudies.sis.gov.eg

اليونيسيف. (د.ت). حماية الطفل. https://www.unicef.org/egypt/ar/child-protection-0

المراجع الأجنبية

Abou Donia.N.S.M.I(2020).Children as active citizens and Egyptian primary school.Review of Economics and Political Science https://www.emerald.com

Wheeler.R.S,Wilmink.N,Abdulai.A.G,Groot.R.&Spadafora.T(2020).Linking social rights to active citizenship for the most vulnerable:the role of rights and accountability in the making and shaping of social protection,The European Journal of Dovelopment Reasearch.(32) 129-151.

Akin.S,Chlik.B&Demir.c.E(2017).Students as change agents in the Ecommunity:Developing active citizenship at schools. Educational sciences:Theory & practice.17(3)809-834.

Casares.M.R,Collins.T.M,Tisdull.EKM&Grover,S(2017).Children's rights to participation and protection international development and humanitarian interventions: nurturing a dialogue.The International Journal of Human Rights,Routledge.21(1)1-13.

O' Brien,Micael&Salonen,Tapio(2011).Child poverty and child rights meet active citizenship:A New Zealand and Sweden case study.Childhood18(2)211-226.

Hoskins,Bryony L. and Massimilliano Mascherini(2008). "Measuring

Active Citizenship through the Development of a Composite Indicator " Social Indicators Research. (90)3.

Stasiulis, Daiva (2002).the active child citizen:lessons form chandian policy and the childrens movement.citizenship studies.6(4):507-53.

Steenbergen,Bart van(1994).The condition of citizenship.London SAGE Publications.

Turner,Bryan S,Hamilton,Peter(1994). citizenship:critical concepts. London: Routledge.